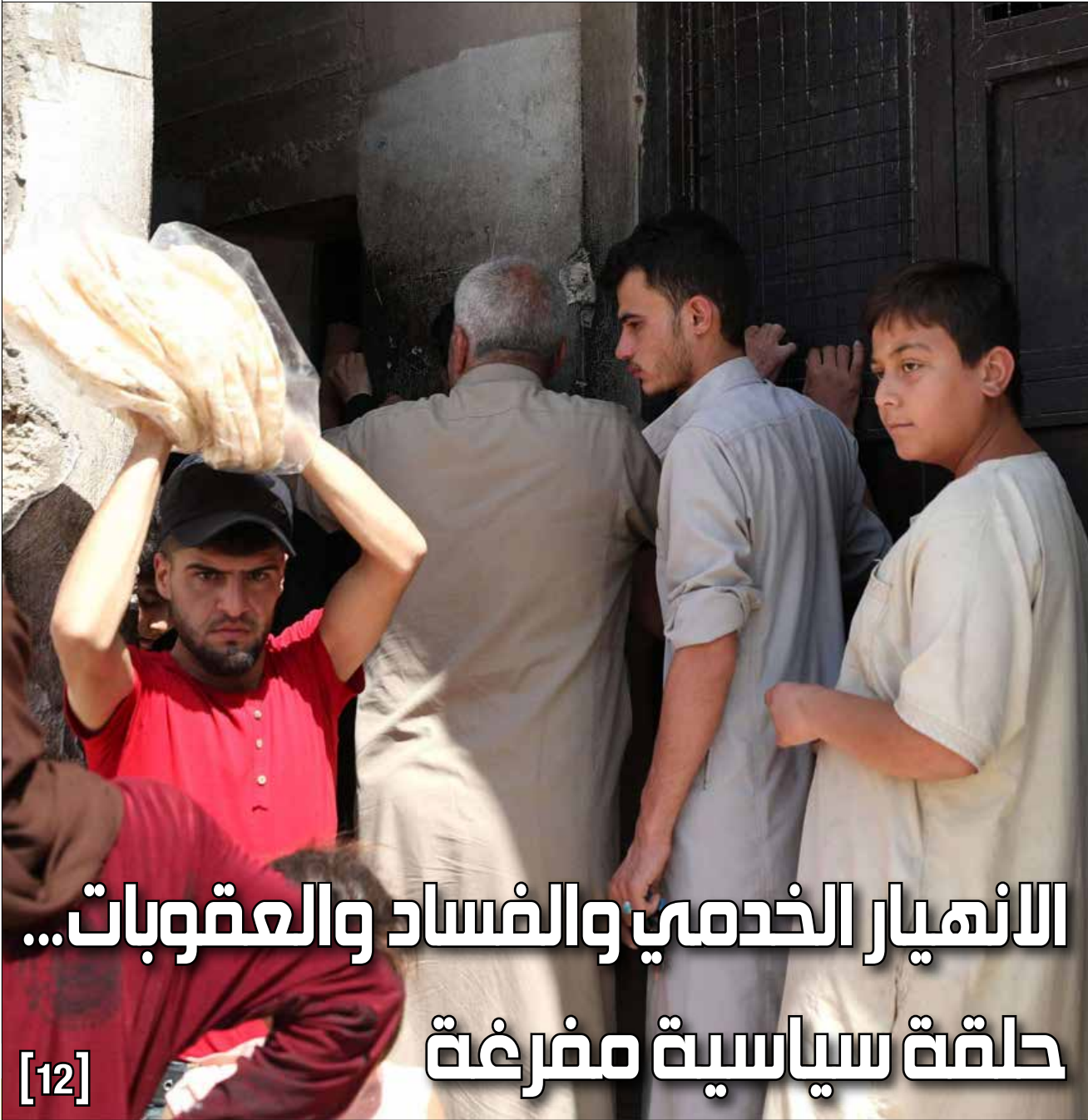




كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • العدد «50» ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «3120598 11 00963» • بريد الكتروني: general@kassioun.org

الانهيار الخدمي والفساد والعقوبات...
حلقة سياسية مفرغة

[12]

الافتتاحية

المركزية واللامركزية...
وحق تقرير المصير

يرتفع مستوى التركيز هذه الأيام على النقاشات المتعلقة بشكل سورية المستقبل، بما في ذلك طبيعة نظامها السياسي، والعلاقة بين السلطات، وآليات توزيع الصلاحيات بينها، وبين المركز والأطراف، وغير ذلك من القضايا ذات الطابع الدستوري من حيث المبدأ.

لا ينجم هذا التركيز عن عمل اللجنة الدستورية نفسها، وهو العمل الذي ما يزال متعثراً، بقدر ما ينجم عن فهم مختلف الأطراف أن استحقاقات إنجاز الحل قد باتت على طاولة التنفيذ العملي، أو هي على وشك ذلك.

وفي هذا الإطار، واستكمالاً لما ناقشته قاسيون في افتتاحيتها الماضية، نقف هنا عند إحدى النقاط التي تجتذب أكبر قدر من الآراء والنقاشات في المرحلة الراهنة، ونقصد موضوع العلاقة بين المركزية واللامركزية.

أول ما ينبغي تثبيته، هو أن هذه المسألة، وغيرها من المسائل المتعلقة بشكل سورية المستقبل، هي مسألة سورية بحتة، ولا يحق لأي كان من الخارج أن يتدخل فيها، بأي شكل من الأشكال، سواء كان بأدوات ناعمة أو فجّة ومباشرة... فهذه المسائل هي جزء جوهري من حق الشعب السوري في تقرير مصيره بنفسه، وكل تدخل في هذه القضية هو استمرار للعقلية الاستعمارية البائدة، وهو مرفوض رفضاً قاطعاً من أية جهة جاء.

وضمن النقاش بين السوريين، فإن المبدأ الحاكم للعملية بأسرها ينبغي أن يكون مبدأ التوافق؛ بحيث يطرح كل طرف قناعاته ويبررها ويدافع عنها بالحجة والمنطق، لينتج عن احتكاك هذه القناعات، قناعات جامعة وحدود مشتركة جامعة، الأساس فيها هو الحفاظ على وحدة سورية أرضاً وشعباً، وفتح آفاق النمو والعدالة الاجتماعية والديمقراطية. يتلخص رأينا في المسألة بالخطوط العامة التالية، أولاً: الطرح الفيدرالي، وإن كان بتطبيقه العملي في دول مثل روسيا أو سويسرا، قد أثبت نجاحاً كبيراً، إلا أنه جزء من سياق تطوري طويل خاص بذلك الدول. في الخصوصية السورية، ومع حجم التنوع الهائل في المجتمع السوري، ومع الحالة المنهكة للدولة والمجتمع، فإن الفيدرالية ستكون مضرّة ضرراً كبيراً يصل حد تهديد وحدة البلاد.

ثانياً: الطروحات التي تقول بـ«حكم ذاتي» والتي تطرح أحياناً بالربط مع أقليات قومية، مشكلتها الأساس أن طبيعة التوزيع في سورية هي طبيعة شديدة التداخل، والدفع بهذا الاتجاه يعني الدفع باتجاه إعادة تشكيل التركيب السكاني السوري بشكل خطير، يفتح الأبواب على نماذج من مثل النموذج اليوغسلافي... ولذا فإننا نرى أن هذا أيضاً لا مكان له في سورية.

ثالثاً: الحديث عن اللامركزية بشكل أحادي الجانب ودون تحديد طبيعة علاقتها بالمركزية، يعبر في بعض الأحيان عن ارتداد يعيد طرح المفهومين السابقين بقلب جديد... في حين إن اللامركزية مطلوبة وضرورية بوصفها سلطة الشعب في المناطق عبر مجالسه المنتخبة على كل الجهاز التنفيذي للدولة... فلا سبيل لمحاربة الفساد ومنعه بشكل فعلي دون هذه الرقابة، كما لا مجال لفتح آفاق النمو والتنمية والعدالة دون سلطة حقيقية ومباشرة للناس في المناطق، تأخذ بعين الاعتبار توزيعاً عادلاً للموارد والفرص والإمكانات على مستوى البلاد ككل. بالتوازي مع هذه اللامركزية، فالبلاد بحاجة لمركز قوي يحفظ وحدتها في الشؤون السيادية الأساسية، ويدير الخطوط العامة للمشاريع الوطنية الكبرى المطلوبة خلال عملية إعادة الإعمار القادمة، وذلك كله في إطار التنفيذ الكامل للقرار 2254 بيد السوريين ولمصلحتهم.

شؤون عربية ودولية

حقيقة الدور الروسي في
الأزمة الصينية- الهندية

15

شؤون محلية

التخفيض غير المعلن للدعم
هل سيحل أزمة الخبز؟

08

ملف «سورية 2020»

التوافق بين السوريين كضرورة
والسياسة كفن لهذه الضرورة...

07

شؤون عمالية

إعاقه جديدة
في طريق التصنيع

02

إعاقة جديدة في طريق التصنيع



كُتبت الكثير من الدراسات وألقيت العديد من المحاضرات حول الصناعات النسيجية في سورية، وهذا الاهتمام العالي من بعض المختصين في الصناعات النسيجية مرده إلى تجذر هذه الصناعة في سورية، وعمرها الطويل وأهميتها الاقتصادية والاجتماعية من حيث تشغيل اليد العاملة، حيث تطورت الصناعات النسيجية بشكل طفرات، وبقيت من العقد الثاني من القرن الماضي وحتى عام 1933 تسود الصناعات النسيجية الأعمال اليدوية، بعدها بدأت تدخل لهذه الصناعة المكننة والآلات الحديثة بمقاييس ذلك الوقت، في دمشق وحمص وحلب، وبعدها جرى تجميع الشركات النسيجية وفقاً لقرار التأميم بـ 12 شركة يشرف عليها اتحاد الصناعات النسيجية.

مثل: الصين أو الهند أو تركيا، ولكن تم سحب البساط من تحتها، حيث لم يعمل على ردها بمراكز أبحاث تطور منتجها، ولم يعمل على توطيد الآلات التي هي بمعظمها مستوردة، ونقص التخطيط لإنتاج المختلفة من تصنيع للقطع التبديلية وغيرها وعدم البقاء تحت رحمة الشركات المصنعة لتلك الخطوط، ولتلك القطع التبديلية التي هي غريبة بمعظمها، ونعتقد جازمين لو كانت هناك إرادة تطوير للصناعات عند الحكومات المختلفة لتوجهت نحو التصنيع وتطوير ما يلزم من خطوط إنتاج، عبر إقامة مراكز أبحاث تؤمن لهذه الصناعة ما يلزمها من أجل أن تبقى رائدة في عالم صناعة النسيج. في مرحلة ما قبل الأزمة بدأت شركات النسيج تظهر معاناتها الحقيقية سواء بالخطط الإنتاجية وتنوع منتجاتها، أو بالقطع التبديلية الضرورية للصيانة واستمرار عملية الإنتاج، أو بدوران اليد العاملة الذي كان سببه استقطاب معامل القطاع الخاص، التي نمت وكبرت في ظل السياسات الليبرالية والمرسوم رقم 10 الذي وفر لهذا القطاع أسباب نموه وكبره على حساب شركات قطاع الدولة، التي تفرقت في مشاكلها، والتي أصبحت مزمنة دون حلول حقيقية تجعلها تنتج بطاقتها القصوى، وبمواصفات عالية وجودة مميزة، وتضعف قدراتها على منافسة البضائع الأجنبية التي تواردت مع سياسة الانفتاح وعمليات تحرير الأسواق، وبهذا السلوك تجاه شركات قطاع الدولة تكون هذه الشركات كما يقال: انهبوا أنتم وربكم فقاتلوا. أثناء الأزمة ازداد وضع الشركات سوءاً على سواها السابق، حيث دمرت العديد من الشركات بسبب الأعمال القتالية في مناطقها، وبالتالي خرجت من العملية الإنتاجية، وتم توزيع عمالها على بعض المعامل والمؤسسات الحكومية، والبعض الآخر يعمل بطاقته الدنيا، وهذا الواقع ينطبق أيضاً على شركات ومعامل ومشاكل القطاع الخاص، حيث أصيب بأضرار بليغة يحاول تجاوزها، ولكن الكثير من القرارات الحكومية تضع العصي في دواليب إعادة الروح والحياة لتلك المعامل كما هو واقع الحال في المنطقة الصناعية في القابون.

ولزيادة الإعاقات في تشغيل المعامل سواء في القطاع الخاص أو قطاع الدولة، تمت زيادة ملحوظة في أسعار الخيوط القطنية، وتبلغ هذه الزيادة ما يعادل 50% من سعرها السابق من آخر نشرة تسعيرية أصدرتها المؤسسة العامة للصناعات النسيجية، حيث قوبلت هذه الزيادات على الأسعار من قبل الصناعيين بعدم الرضا لما ستسببه من أضرار على صعيد ارتفاع أسعار المنتج النهائي من الأقمشة القطنية والألبسة الجاهزة، وهذا سيؤدي إلى كساد في المنتجات، وإلى توقف في الإنتاج وبدوره هذا سيؤدي إلى تسريح للعمال.

إن زيادة الأسعار في هذا الخصوص هي أهون السبل بالنسبة للحكومة من أجل زيادة مواردها، ولكن هذه الموارد ستنقص ولن تزيد إذا ما توقفت المعامل عن العمل، وستؤدي إلى تفاقم في مشكلة البطالة، التي هي متفاقمة أصلاً، وهذا يعني مزيد من الإفقار للطبقة العاملة الفقيرة أصلاً، فهل هذا ما ترمي إليه الحكومة بقراراتها التي ستعطل المعامل وستسرح العمال من معاملهم؟

■ عادل ياسين

الاستفادة من المادة الخام

النقلة الثانية المهمة جرت في السبعينات والثمانينات، حيث أنشئت 11 شركة غزل ونسيج في مختلف الصناعات النسيجية، وفي مناطق متعددة من البلاد، وهذا سمح بالاستفادة من المادة الخام التي كانت تنتج، وهي القطن الذي رافقه إقامة محالج للطن تزود المعامل بما تحتاجه من الأقطان اللازمة للصناعات المختلفة.

وفقاً لعدد المعامل وتنوعها كان من المفترض أن تكون الصناعات النسيجية متمتعة بالحصانة والرعاية كون مادتها الأولية بمعظمها تنتج محلياً، وهذا يولد قيمة مضافة عالية، ولكن الأقدار كما معظم الصناعات قد أوقعته تحت رحمة سياسات ليس لها في الصناعة طريق، وترى فيها أحد المعوقات التي تعرقل مسار تلك السياسات، وكان لابد من أجل إنجاز برنامجها المتوافق مع نضائح صندوق النقد والبنك الدوليين، التخلص من هذا «العبء» كونه يتقل كاهل الحكومات، كما هو مصرح به، ولهذا جرى على فترات طويلة إضعاف هذا الجانب وجعله يأكل بعضه بعضاً، وهذا ما صرح به أحد جهابذة الاقتصاد الليبرالي السوري بقوله «لماذا نختلف حول بقاء القطاع العام أو عدم بقاءه فلنجد له يموت موتاً سريراً» ويكون البقاء لله وحده.

كما ذكرنا أعلاه فإن التنوع الكبير في الصناعات النسيجية المعتمدة بشكل كبير في المادة الأولية على ما هو منتج محلياً، حيث كانت أمام هذه الصناعة فرصة كبيرة في احتلال موقعها المميز ضمن الصناعات الأجنبية،

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



حرف تأكلها السياسات الليبرالية

في حوار مطول مع بعض الحرفيين أخذ مناح عدة، منها ما هو سياسي، ومنها ما هو مرتبط بأوضاعهم المعيشية التي تزداد سوءاً بسبب قضايا عدة مرتبطة بمهنتهم المباشرة، وما يترتب عليها من مستحقات تفرضها عليهم الضرائب التي تفرض على مهنتهم، وهي ضرائب مجحفة تأخذ منهم جل تعبهم، خاصة وأن حجم العمل الذي يؤديه هو قليل جداً مع تعدد الظروف المعيشية بشكل عام، وأولويات الناس المنصبة أولاً على تأمين مستلزمات المعيشة اليومية، وهذا الوضع يعكس نفسه بالضرورة على حاجة الناس للتصليح، أو شراء بديل عما هو تالف لديهم، التي يجري تأجيلها لحين يأتي «فرج من عند الله» إن جاء ذلك الفرج، وعندها يبدأ التفكير خارج القضايا المعيشية اليومية.

الحرفيون ليسوا أحسن حالاً من الصناعيين في مجال عملهم الحرفي، فهم منتشرون في أصقاع البلاد وفي الحارات والأزقة، ويعانون ما يعانون بسبب ارتفاع أسعار المواد الأولية التي يعملون بها، وكذلك بسبب الانقطاع المستمر للتيار الكهربائي مما يجعلهم يلجؤون إلى تشغيل المولدات الكهربائية العاملة على البنزين والمازوت لساعات طويلة، وهذا الأمر يرفع تكاليف العمل الحرفي ويجعل إمكانية العمل والتشغيل في حدودها القصوى، ويجعل المواطن الراغب في عمل شيء ما كالنجارة والحداة وغيرها من الأعمال يفكر ملياً قبل الإقدام على طلب العمل، وهذا يسبب للحرفيين بطالة مقنعة، فهم يعملون ولا يعملون، وإن عملوا فيكون ضمن الحد الأدنى المتوفر بين أيديهم من مواد أولية، أو من الزبائن الراغبين بالعمل.

إن هذا الوضع السائد الذي يعيشه الحرفيون يجعلهم أقرب إلى العمال من حيث مستوى معيشتهم وإمكاناتهم في تأمين ما يحتاجونه من غذاء وكساء ومتطلبات أخرى، كأجور السكن التي زادت بمقادير مضاعفة، مما رتب على جميع الفقراء أعباء إضافية زادت من معاناتهم.

من المفترض أن يعبر اتحاد الحرفيين والجمعيات الحرفية عن مصالح الحرفيين للمهنة المختلفة، ولكن السؤال: هل فعلاً هذا الاتحاد والجمعيات الحرفية التابعة له تمكنت من تنظيم الحرفيين وضمهم إليه؟ هذا أولاً، وثانياً: هل تمكن الاتحاد من مساعدة الحرفيين في تأمين مستلزمات إنتاجهم التي ترتفع أسعارها بشكل دائم كما هو حال بقية المستلزمات كي لا يتعرضوا للبطالة ويستمرروا في أعمالهم التي أخذت العديد منها في الزوال من خارطة الإنتاج الحرفي؟ والتي كانت تشتهر بها الصناعة السورية كصناعة النسيج والموبيليا وغيرها على مدى سنين طويلة.

الواقع المعاش للحرفيين يقول عكس كل ما يقال إعلامياً أنهم يدعمون أصحاب المشاريع الصغيرة، ويدعمون الحرفيين وغيرهم، وهذا الواقع يدفع الحرفيين إلى إعادة تنظيم حرفهم دفاعاً عن لقمة عيشهم ومصالحهم المهددة بكل لحظة.

الفقر وأطفال العمال..



أصبح الفقر اليوم من أكبر المشاكل الاجتماعية والاقتصادية في البلاد، ولم يعد الفقر يقتصر على مقدار الدخل رغم محدوديته، أو القدرة على تحصيل الحد الأدنى من الغذاء والكساء أو السكن فقط، بل يشمل قضايا أخرى لا تقل أهمية عن القضايا الأساسية، مثل: الصحة، والخدمات الاجتماعية الأساسية الأخرى، إضافة إلى التعليم، فالفقر هو حالة من الحرمان المادي تنعكس بانخفاض القدرة على تأمين الاحتياجات الأساسية للعاملين من الغذاء وما يرتبط بها من انخفاض مستوى الحالة الصحية والتعليمية، وتدني متطلبات السكن عن مستواها الإنساني، وباتت الطبقة العاملة وكافة الكادحين مهددين بالإصابة بسوء التغذية والمرض بشكل عام وبالتالي تصبح مناعتهم أكثر انخفاضاً، وهذا خطر جسيم على هؤلاء العمال، وخاصة في ظل جائحة كورونا وانتشارها في البلاد.

■ نبيل عكام

أطفال العمال من أكثر الفئات الاجتماعية التي تتأثر بأحوال الفقر في الأسرة، وذلك لخضوعهم لنفس ظروف الأسرة التي يعيشون في كنفها، فعندما تقع الأسرة في أزمة اقتصادية وتصبح غير قادرة على تأمين ما يحتاجه أطفالها من طعام وكساء، وتكاليف الرعاية الصحية والمدرسية، تضطر هذه الأسر إلى إرسال أطفالها إلى سوق العمل، وخاصة إلى قطاع العمل غير المنظم، من أجل أن يساهموا في تلبية حاجات هذه الأسرة، وبطبيعة الحال سيؤدي ذلك أيضاً إلى ازدياد نسبة تسرب الأطفال من المدارس وزجهم في سوق العمل، وهذا بالضرورة سيعرض هؤلاء الأطفال للكثير من المخاطر الناجمة عن طبيعة العمل الذي يعملون فيه، فأغلب الأعمال التي يلتحق بها الأطفال متعبة وشاقة وبعضها

المجتمع ومستقبله. تقول الحكمة الشعبية: إن الفقر سبب كل علة في المجتمع، ومن المعروف أن سبب الفقر المباشر هو انخفاض مستوى الأجور إلى ما دون المعدل الوسطي لظروف المعيشة وتأمين متطلبات الحياة الأساسية للعمال، حيث أصبح ما يقارب من 90% من السوريين هم من الفقراء، وأكثر من 80% منهم هم تحت حد الفقر المعترف به دولياً. والسؤال الأكثر أهمية: ما هو موقف النقابات من ظاهرة عمالة الأطفال؟ وما هو الدور الذي لعبته ويمكن أن تقوم به من أجل الحد من عمالة الأطفال؟

إن تدني مستوى التعليم يفاقم من معاناة هؤلاء الأطفال، ويعقد ظروفهم، والأهم من ذلك يساهم في تهديمهم واستبعادهم عن دائرة الضوء المجتمعية. وبالتالي هم الأكثر عرضة لزجهم بالاعمال السوداء الخارجة عن القوانين، وقواعد وأخلاق المجتمع من سرقة وسطو وتجارة مخدرات وغيرها من الأعمال السوداء. المعروف أن الأطفال هم رمز للمستقبل في المجتمع، لذلك لهم الأهمية والعناية ضماناً لسلامة المجتمع، فهم من أهم رأس المال البشري الذي هو ركيزة

أنه هو ذلك الشخص الذي دون سن الثامنة عشرة من عمره - ويصبح هذا الطفل أكثر تعرضاً لمجموعة من التهديدات منها الانية والمباشرة، وأخرى مستقبلية تتعلق بحياته وبحياة المجتمع، تظهر في المستقبل بشكل تدريجي نتيجة ذلك، هذا وقد تضاعفت نسبة عمالة الأطفال وتشردهم وتسربهم أيضاً منذ انفجار الأزمة الوطنية بين 6 - 14 عام، نتيجة تلك السياسات الاقتصادية الليبرالية التي تنتهجها الحكومات ومازالت تسير على هذا المنوال.

خطرة أيضاً، ولا تلاءم بنية الطفل وتحد من استكمال نموه البيولوجي الطبيعي. اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل تؤكد أن على الدولة إجراء تدابير تشريعية واجتماعية واقتصادية وتعليمية تكفل حماية الأطفال من الاستغلال الاقتصادي، ومن قيام الطفل بأي عمل قد يعرضه للخطر، ويكون ضاراً بصحة الطفل وبنموه البدني أو العقلي أو المعنوي والاجتماعي، أو يتعارض مع تعليمه الدراسي. كما وعرفت المنظمة الدولية من خلال الاتفاقية رقم 182/ الصادرة عام 1999 الطفل:

الطبقة العاملة



إيطاليا - انتصار عظيم

أعلنت نقابة عمالية إيطالية يوم 16 أيلول عن تحقيق انتصار «عظيم» بعد توقيع اتفاق مع شركات توصيل الطعام يضمن أجوراً أعلى، إلى جانب بعض الحقوق الإضافية للعمال.

وقالت نقابة «يوجي.إل» العمالية عن اتفاقها مع اتحاد شركات خدمات التوصيل «أسوديلفري» إن الاتفاق يمثل نقطة تحول لأنه يعترف بالحقوق النقابية للعمال المستقلين الذين لا ينتمون رسمياً لصاحب عمل.

ويقضي الاتفاق بضمان حد أدنى لأجر عمال التوصيل ويبلغ 10 يورو في الساعة (11,9 دولار) مع الحصول على أجر إضافي لدورات العمال في أيام عطلة نهاية الأسبوع والعطلات الرسمية وفترة العمل الليلية وخلال الطقس السيء إلى جانب توفير التأمين الصحي للعمال وحقوق أخرى.



تونس - حول الاحتجاجات

أصاط المندى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، اللثام في تقرير أصدره يوم 13 أيلول، عن أن معدل الاحتجاجات خلال شهر آب المنقضي وصل إلى 397 تحركاً بما يوازي 12 احتجاجاً يومياً.

وجاء في التقرير أن العاطلين عن العمل، كانوا الفاعل الأساس في هذه الاحتجاجات بنسبة وصلت 45%، يليهم أصحاب الشهادات العليا بـ 20%، ثم العمال بـ 17%، وشمل بقية المحتجين «الأهالي والفلاحين والعمال».

وأشار التقرير إلى أن المطالب ذات الخلفية الاجتماعية تمثل 43% من مجموع الاحتجاجات، وفي المرتبة الثانية تأتي المطالب الاقتصادية بـ 28%، وهو ما يعني أن مجموع القطاعين معاً يمثل 71% من دوافع الغضب.



تركيا - عمال الزراعة

دخل عمال الزراعة في مرسين وأضنة وهطاي عن العمل يوم 16 أيلول، مؤكدين أنهم لم يأخذوا مرتباتهم والزيادات الخاصة بالمواصلات والطعام والكهرباء وغيرها من الأشياء التي من المفترض أن يأخذون مستحقات مالية مقابلها.

وهذا الوضع يشمل عشرات الآلاف من عمال الزراعة في بلدات مختلفة، وأعلنوا: «نريد أجورنا فنحن لم نحصل على حقوقنا منذ فترة، ولا أحد يهتم بنا، ولا توجد محاولات لحل المشاكل، وعلاوة على ذلك ترتفع علينا الديون الخاصة بفواتير الكهرباء والمياه وغيرها من الديون، وأن رواتبهم لا تكفي للمعيشة، حيث يأخذ العامل الزراعي 100 ليرة يومياً».



أوكرانيا - إضراب مستمر

لجأ عمال المناجم التابعة لمجمع معالجة خام الحديد في مدينة كريفي ريه الأوكرانية يوم 14 أيلول إلى البرلمان الأوروبي بطلب حمايتهم من «قهر أرباب العمل».

وجاء في بيان لعمال المناجم المضربين عن العمل منذ أكثر من أسبوع، ونشرته إحدى الصحف الأوكرانية، أنهم يطالبون قيادة المجمع بدفع رواتبهم بشكل مستقر وبجزم موعود، وإعادة الأعمال الآمنة وتحسين ظروف العمل.

وأشار عمال المناجم إلى أن أرباب عملهم أعرضوا عن إقامة حوار بناء معهم، بل هددتهم قادة المجمع بفتح ملفات جنائية ضدهم وتحميلهم مسؤولية توقف الإنتاج بسبب إضرابهم عن العمل.

وختم البيان بالقول: «نطلب منكم حماية عائلاتنا وحماية أنفسنا من القهر الجسدي والمعنوي».

تعا نلم تنك وبلاستيك



سورية بعد كل ما مرّ عليها من حروب وخوف وظلم وتشرد، هناك من يدفع اليوم لبناء جيل كامل يمتحن الجريمة، والمتابع لأخبار الشارع السوري على امتداد الجغرافيا السورية يعلم جيداً كم الجرائم والسرقات التي ترتكب، وما هي أعمار هؤلاء الأطفال.

هذا نتاج التوحش الرأسمالي

إن هذا الذي يدفع بشكل مستمر هؤلاء الفقراء دفعاً باتجاه الهاوية، ويضعهم في حضيض الحياة ظناً منه أنه يبعد خطر هؤلاء الفقيرين عنه، في الفيزياء المادة لا تفتنى ولا تخلق من العدم، ولكنها تتحول من شكل إلى آخر، وكثير من المواد الطبيعية تحتوي على طاقة كامنة رهيبية، وإذا اجتمعت عليها جميع عوامل الضغط الخارجية سيكون لها أثر غير متوقع حيث ستتحرق الطاقة الكامنة الموجودة فيها، وربما تحدث انفجاراً، ولذلك فإن أي مجتمع ولو كانت الجريمة فيه أمراً شائعاً فهو يمتلك هذه الطاقة الكامنة ويعلم جيداً، ما هي الأسباب التي أوصلته لما هو عليه، فإن كان «الناهبون الكبار» لأرزاق الشعب السوري يدفعون هؤلاء الفقراء دفعاً باتجاه خيارين، إما عمل وعيش حياة العبودية أو الإجرام فقوانين الطبيعة والمجتمع تقول لهم: خاب فأنكم.

«مختصر الكلام»

مع كل ما ذكرناه ليس هناك أي حل تقدمه الحكومة فالوضع الكارثي الذي وصل له الشعب السوري، أصبح من الصعب جداً حله بمنطق الحلول الإصلاحية، بل عن طريق حل جميع الأزمات المترابطة والمترتبة بالشعب السوري وهذا الحل الحتمي هو بالتوجه الفوري نحو الحل السياسي ولتنفيذ القرار الدولي 2245.

في تأمين لقمة العيش، ومن هؤلاء الأطفال من اقتطع من راتبه ثمن لوازم الدراسة، ومن هؤلاء الأهالي أيضاً من أجبره الواقع الاقتصادي المأساوي الذي يعيشه المواطن السوري، أن يرسل أطفاله للدراسة والعمل في آن واحد.

وفي طرف مخفي ومستتر هناك أيضاً عملية تربية تجري بشكل آخر، وأكثر توحشاً من فايروس كورونا، ألا وهي التسرب من الدراسة، في السابق وقبل أن يصل المجتمع السوري إلى هذه المرحلة من التردّي المعيشي كان الأهل عندما يجدون أبنائهم غير نافعين كما يقال في الدراسة، يقولون له «روح تعلم مصلحة» وأنا هنا لا أدافع عن هذا التصرف فتراجع مستوى الطفل دراسياً له أسبابه أيضاً، ولينا اليوم بورد الشرح عنه، اليوم هؤلاء الأطفال يتسربون من الدراسة لأسباب واضحة: الفقر ثم الفقر، وقطعاً هؤلاء الأطفال يذهبون للعمل في قطاع عمل غير منظم ولا يراعي أعمارهم فتجدهم في ورش تصليح السيارات وفي ورش أعمال البناء، ومغاسل السيارات وفي المطاعم كعمال نظافة، أضف إلى ذلك الكم الهائل من الأطفال الذين يفتشون الطرقات للتسول، ومن يبيعون المحارم والبسكويت ويمسحون زجاج السيارات عند إشارات المرور، ومن يعملون أيضاً في جمع المعادن من حاويات القمامة، وما إلى هنالك من أعمال.. والكارثة الكبرى نقلها لي أحدهم أنه رأى عدة مرات أطفالاً يمتنعون بيع المخدرات كالحشيش والحبوب المخدرة ويوزعونها على الزبائن في الشوارع، قال لي: رأيته بأم عيني يعطي أحدهم المخدرات على طريق المطار، أتعلمون ما يعني ذلك؟

إما عمل وعيش
حياة العبودية أو
الإجرام فقوانين
الطبيعة
والمجتمع
تقول لهم: خاب
فأنكم

ضج- في الآونة الأخيرة- الشارع السوري والأعلام المرئي والمسموع والمقروء ووسائل التواصل الاجتماعي بمخاوف المواطنين حول عودة الطلاب إلى المدارس، وما هي آليات الوقاية ضد فايروس كورونا، كما أطلق هاشتاغ لا تبعثو ولا دكم على المدارس، وجميعنا يعلم كم الهلع والرهبة من قبل الأهالي على أبنائهم وأنفسهم، من توابع اختلاط الطلاب في المدارس وما حصل من مشاهدات بين التربية والأطباء الذين ادلوا بتصريحات لإغلاق المدارس، يظهر درجة الخوف والاستهتار كخطيين متوازيين في هذه القضية.

■ ضادي نصري

سير العملية التربوية

في المحصلة عاد أبنائنا إلى المدارس وستسير العملية التربوية كما هو مخطط لها في خندق ملؤه الخطر، ولكن لهذه العودة آثار أخرى، يبدو أن اصحاب الأمر والنهي لم يلاحظوا، بسبب فارق الهوة بينهم وبين من أرسلوا أبنائهم إلى المدارس فهؤلاء الفقيرين قد أفرغت جيوبهم، حتى يؤمنوا لأبنائهم مستلزمات «العملية التربوية» من حقائب كالباس والأحذية، ومن هؤلاء الآباء أصحاب الدخل ليس المحدود فقط!! كما هو متعارف عليه بل من أصحاب «الدخل المعدوم» قد استدان ثمن اللوازم المدرسية، ومنهم أيضاً من أعاد استخدام القديم وتبادلوا أيضاً بين الأسرة الواحدة اللوازم التي يستطيعون تدويرها والاستفادة منها. وحتى تنطلق العملية التربوية قدمت السورية للتجارة مبادرة لتسهيل شراء هذه اللوازم لموظفي القطاع العام، حيث وفرت المؤسسة «قرض القرطاسية» والذي يبلغ 100 ألف ليرة سورية لمدة عام دون فوائد، عن طريق بيان بالراتب من الدائرة التي يعمل فيها الموظف، وبنسبة تنزيلات لا تقل عن 40%، أنا بشكل شخصي سوف أتحفظ عن الرد والشرح ولذلك اخترت بعض آراء المواطنين حول الموضوع، في

وسائل التواصل الاجتماعي وسوف أدرجها كما هي:
«طيب والعامل شو وضعوا ليش ما عم يلاقوا حلول للعالم كلها مرة وحدة المفروض التعليم يكون مجاني بسعر رمزي يعطوه للطلاب كتب ليدرسوا»
«طيب هذا للموظف ويلي معتر ومش موظف شو يبسوي ومحصول الفلاح المعتر بينزل سعرو
..قال شو عرض وطلب ..اطلعو من هالبواب والله مكشوفين»
«ليه قرض يعني ... ما تنزل الأسعار مو أفضل»
«لك حاسبين البلد بس موظفين يعني وباقي العالم شو ؟ يعني قرض للموظف ووقت يكون في عامل أكل هوا مش عيبطالع اكلو وشربو، ولأزم يشترى كتب مثل الموظف لولادو، يعني بس الموظف لازم يعيش؟ حتى إذا بدك قرض بدك موظف يكفلك ويتمقطع فيك ليوافق يكفلك.. لك البلد مو كلا موظفين احترموا هالشعب بيكفي ذل».

السير نحو الهاوية

كل ما ذكر أعلاه تمحور حول الموظفين بكل أشكالهم «عام خاص غير منظم» ممن جاهدوا ليؤمنوا لأبنائهم لوزام المدرسة، ولكن هناك فقراء أيضاً يجاهدون لتأمين لقمة عيشهم عبثاً، والكثير منهم قد أرسلوا أبنائهم للعمل في العطلة الصيفية ليساعدوهم

التصعيد مع الصين... والحسابات الأمريكية الأوروبية



أيضاً، لأن الصين وأوروبا توحدتهما الآن مشكلة مشتركة، وهي السياسة العدوانية التي وضعتها الولايات المتحدة، حيث سئم الجانبان الصيني والأوروبي من هيمنة واشنطن، وعلى الرغم من اختلاف وجهات نظرهما حول عدد من القضايا، إلا أن هناك تشابهاً محدداً بين السياسة الصينية والأوروبية، ويكمن هذا التشابه على وجه التحديد في المواقف التي اتخذتها أوروبا والصين لحماية التعددية والتجارة الحرة. وتؤكد هذا الرأي من خلال رد الفعل النقدي من الجمهور الأوروبي بعد الزيارة الأخيرة التي قام بها وزير الخارجية الأمريكي، مايك بومبيو، إلى عدة دول في وسط وشرق أوروبا، حيث حاول مبعوث البيت الأبيض تأليب أوروبا ضد الصين بتصريحات مدوية. وبالتوازي مع بومبيو، زار وزير الخارجية الصيني وانغ يي أوروبا أيضاً، وأعرب عن أمله في تعزيز جهود التعاون المشترك طويلة الأجل، بما في ذلك في مكافحة انتشار فيروس كورونا.

اليوم، يحتفظ العديد من حلفاء الولايات المتحدة في أوروبا بعلاقات ودية مع الصين. وهذا طبيعي بالنظر إلى العلاقات الطويلة بين الجانبين، لكن الضغط الذي تمارسه واشنطن ضد حلفائها التقليديين بات يدفعهم دفعا إلى ضرورة الاختيار بين الصين والولايات المتحدة، ومتى عقدت هذه المفاضلة، فإن الخيار غالباً لن يكون لمصلحة الولايات المتحدة التي لا يوجد لديها ما تقدمه للدول الأوروبية سوى المزيد من محاولات التوريط في ملفات خاسرة سلفاً.

محاولات واشنطن لتشكيل تحالف مناهض للصين في أوروبا محكوم عليها بالفشل لأن الصين وأوروبا توحدتهما الآن مشكلة مشتركة وهي السياسة العدوانية التي وضعتها الولايات المتحدة

الإنتاجية من الصين، وهو المبلغ الذي سيشكل، وسط الخسائر الاقتصادية الفادحة التي تعيشها الاقتصادات الغربية، عبئاً لا يطاق على العديد من الشركات والبلدان. لهذا السبب يوصي العديد من الخبراء وحتى وسائل الإعلام الأمريكية، بأن تتجنب واشنطن الصراع من نمط الحرب الباردة مع بكين، لأن هذا النوع من السياسة الخارجية يرتبط بمخاطر كبيرة: كالخسائر الاقتصادية المباشرة، وتأليب الداخل الأمريكي، واحتمالات خسارة مدوية تقضم ظهر واشنطن. فاليوم، لا شك في أن حرباً باردة جديدة ستؤدي إلى زيادة حادة في الإنفاق العسكري، بل وستطلق سباق تسلح جديد، ذلك في ظل عجز قياسي في الاقتصاد الأمريكي، وهذا بالتأكيد من شأنه أن يتسبب بأضرار جسيمة للولايات المتحدة، التي لا تزال توازن الخطى بعد الأضرار الاقتصادية البالغة التي تكبدتها جراء تفشي فيروس كورونا.

والأهم من ذلك، وفوق كل هذه المخاطر المتوقعة، فإن الحرب الباردة الجديدة مع الصين لن تؤدي حتماً إلى نتيجة مماثلة لانهايار الاتحاد السوفييتي، أو حتى إلى نجاح على نطاق أقل في المواجهة مع الصين، حيث إن موازين القوى، لا سيما فيما إذا أخذنا التحالف الصيني الروسي بعين الاعتبار، محسومة خلافاً للمصلحة الأمريكية.

المفاضلة ليست لمصلحة واشنطن
محاولات واشنطن لتشكيل تحالف مناهض للصين في أوروبا محكوم عليها بالفشل

في السنوات الأخيرة، شهد العالم تدهوراً سريعاً في العلاقات الأمريكية الصينية التي انحدرت بالفعل إلى مستوى من التصعيد لم نشهده طوال تاريخ العلاقات الرسمية بين البلدين منذ عام 1979، وذلك باعتراف وزير الخارجية الأمريكي، مايك بومبيو، الذي يؤكد مراراً أن العلاقات الحالية بين الولايات المتحدة والصين يمكن مقارنتها بحرب باردة جديدة.

■ إعداد: سعد خطار

هو «التهديد المركزي في عصرنا». ورداً على التصعيدات التي تقودها واشنطن في المنطقة، جربت بكين، خلال التدرجات الأخيرة لجيش التحرير الشعبي، صاروخاً باليستياً أطلقت عليه اسم «قاتل حاملات الطائرات» في مياه بحر الصين الجنوبي، وذلك لمحاكاة هجوم على السفن الحربية الأمريكية.

ترليون دولار لا يستطيع أحد تحملها

في سياق توريطها لعدد من الدول من مناطق مختلفة حول العالم في مواجهتها مع الصين، تحاول واشنطن التركيز على أوروبا أثناء القيام بذلك، باستخدام اتصالات بومبيو الواسعة مع النخبة السياسية الأوروبية لهذا الغرض، وتضخ في أذهانهم باستمرار التأكيد الدعائي حول الخطر الحاد المزعم الذي تشكله الصين في الظروف الحالية لأوروبا والعالم كله، وضرورة سحب منشآت الإنتاج الأمريكية والأوروبية من جمهورية الصين الشعبية.

ومع ذلك، فإن هذه المحاولات الأمريكية لم تتلق بعد الدعم العام الذي توقعته واشنطن، حيث قامت الشركات الأوروبية والصينية في السنوات الأخيرة بتكثيف عمليات الدمج الاقتصادي، وعلى سبيل المثال أظهر استطلاع للرأي أجراه خبراء «بنك أوف أمريكا» أن الشركات الأمريكية والأوروبية ستضطر إلى إنفاق حوالي 1 تريليون دولار أمريكي فيما لو قررت سحب منشآتها

مع اقتراب انتخابات الرئاسة الأمريكية، والأزمة الداخلية التي تشتت حداثتها مع تداعيات جائحة فيروس كورونا، وتتنامي الاحتجاجات في عموم البلاد، تحتاج الإدارة الأمريكية إلى تصعيد حدة المواجهة مع الصين بما يساهم في تنحية العديد من الملفات الداخلية التي تحتاج إلى حل. وعلى هذا الأساس، أخذ وزير الخارجية الأمريكي، مايك بومبيو، زمام المبادرة بالكامل وقام بدور نشط في إثارة هيبستيريا معادية للصين على غرار هيبستيريا شيطنة روسيا.

التصعيد والرد

بعد أن انتقد بشدة القرار الذي اتخذته بكين وبروكسل للعمل بجدية أكبر للتوصل إلى اتفاقية استثمار ثنائية جديدة، هاجم مايك بومبيو الصين بسبب قانون الأمن القومي في هونغ كونغ «شيانغنانغ» الذي دخل حيز التنفيذ بالرغم من كل التهديدات الأمريكية. وفي موازاة ذلك، أصبح الوضع في بحر الصين الجنوبي، حيث يدور الخلاف حول عدد من الجزر والموارد الطبيعية الموجودة حولها، ذريعة للدعاية المعادية للصين من جانب عدد كبير من الدبلوماسيين الأمريكيين. وفي 30 حزيران، في جلسة استماع في مجلس الشيوخ الأمريكي حول وضع ميزانية وزارة الخارجية للعام المقبل، قال بومبيو ذاته إن الحزب الشيوعي الصيني

«قاسيون» تستطلع آراء السوريين في الجزيرة بمذكرة التفاهم...



تظل البلد مثلاً كانت، يجب أن يحصل أبناء المنطقة على وظائف في مناطقهم، ليس الكل ولا نقول أنه لا يجب أن يأتي موظفون من مناطق أخرى في سورية، ولكن غير معقول أن يكون 90% من الموظفين من مناطق ومحافظات أخرى، وأبناء المنطقة وحتى حملة الشهادات لا يحصلون على وظيفة... هناك أمور كثيرة يجب حلها...».

الحل السياسي المنشود

عن تصورات الناس للحل السياسي، ومدى قدرة المذكرة على الإسهام في تحقيقه، يرى السيد عماد، وهو فلاح، أنه: «لا أحد يعلم متى سيأتي هذا الحل السياسي، الزعامات مبعسوة وتجمع أموالاً، ونحن نتعذب يومياً. نريد أن يتفقوا على إنهاء الحرب، وأن يتركوا نعيش ويخففوا الأسعار...» وحول المذكرة يقول: «الاتفاق سيد الأحكام، ويجب أن يتفق الجميع مع بعضهم لأن الحرب لن تنتهي إذا لم يتم اتفاق، والاتفاق الذي نتحدثون عنه لن يقدم ولن يؤخر، إذا لم يتفق الجميع، ولم تتفق الدول الكبيرة مع بعضها لن تنتهي الحرب».

السيدة أمل، وهي مدرسة للمرحلة الإعدادية، قالت: «الحل السياسي يجب أن يكون على طراز المذكرة بين مسد والإرادة، أنا قرأتها، وهي تخص كل سورية، وليس الشمال الشرقي فقط، وهي تتحدث عن الديمقراطية وعن حل القضية الكردية وعن مشاركة الكل في اللجنة الدستورية والحل، وهذا ما يجب أن يحصل...» وعن تصورها لتأثير المذكرة على الحل، تقول: «نعم ستؤثر على الحل، وستساعد على الحل، لأنها أول تفاهم يشمل سورية من حوران إلى القامشلي، ويجب أن تتعلم القوى الأخرى أن تعمل بنفس الروح الوطنية من أجل الديمقراطية والعدالة وإنهاء الحرب».

القضية الكردية

بخصوص القضية الكردية في سورية، فقد قال بعض من التقينا، أنه يجب اعتبارها قضية مواطنة من الدرجة الأولى، ويجب مناقشتها مع باقي أفراد الشعب السوري. وقد أكد البعض الآخر أن هذه المذكرة، تعتبر أول مذكرة رسمية - وقع عليها طرفان سوريان - تعترف بخصوصية القضية الكردية في سورية، وتدعو إلى حلها حلاً عادلاً يقوم على أساس الاعتراف المتبادل بين السوريين ويضمن حقوق المكونات السورية المتنوعة ومن ضمنها حقوق الكرد.

المركزية واللامركزية

فيما يتعلق بمسألة المركزية واللامركزية، تنوعت الآراء بشكل كبير؛ حيث عبّر جزء غير قليل ممن استطلعنا آراءهم، أنهم ضد المركزية لأنها برأيهم ستسمح بعودة الظلم واستمرار حرمان المنطقة من الموارد. السيدة نجات قالت: «ربما تحدثت المذكرة عن المركزية واللامركزية كي تطمئن السوريين في المناطق الأخرى أن الناس هنا لا يريدون الانفصال، ولكن لا أحد هنا يريد الانفصال، نحن نريد لامركزية لا يعني أننا نريد انفصال، ولكن يعني أننا لا نريد أن يأتي ضابط أمن من الشام ويتحكم بالمحافظ وبالبليدية والشرطة والمدارس وكل شيء، ونحن لا نتجرأ أن نفتح فمنا كي لا نذهب لبيت خالتنا».

السيد ستيركو، وهو موظف متقاعد، قال: «المركزية ضرورية واللامركزية أيضاً ضرورية، لا يمكن أن يكون هناك بلد واحد موحد دون مركزية في بعض الأمور، خاصة أن البلد بالأساس مقسمة الآن، لذلك نحتاج بالمرحلة القادمة لجيش واحد في كل البلاد وعملة واحدة وعلم واحد، هذه أمور لا يمكن استمرار البلد بدونها، ولكن أيضاً لا يمكن أن

عبّرت مختلف الجهات السياسية السورية، إضافة إلى جهات إقليمية ودولية، عن موافقها من مذكرة التفاهم الموقعة نهاية الشهر الماضي بين حزب الإرادة الشعبية ومجلس سورية الديمقراطية... وتوزعت هذه المواقف كما بات معروفاً بين مؤيد للمذكرة ورافض لها...

ولكن من الضروري أيضاً، الوقوف على آراء السوريين أنفسهم من هذه المذكرة، وفي مختلف مناطق سورية وخارجها... وفي هذا الإطار، بدأت قاسيون باستطلاع آراء مواطنين سوريين في عدة مدن من الجزيرة السورية، على أن تتابع في جولات لاحقة، استطلاع ردود فعل الشارع السوري في مناطق أخرى من سورية.

تنوعت الآراء التي سمعتها قاسيون من المستطلعين، وتراوح بين الرضا والقبول والتأييد المتحمس والمتفائل: المذكرة برأي غالبية من التقينا هم هي إيجابية، «استطاعت أن توصل طرفين سوريين مختلفين فكرياً إلى نقاط مشتركة» كما يقول الأستاذ أحمد وهو معلم مدرسة ابتدائية. ويضيف «يجب العمل على توسيع هذا تفاهمات لتشمل جهات وطنية أخرى»، معتبراً أن «وجود اختلافات بين الأطراف الموقعة على المذكرة في بعض القضايا أمر صحي، ويجب أن يشجع الآخرين على الانضمام إليها، أو على القيام بخطوات مشابهة لها».

السيد دلشاد، وهو عامل بناء، اعتبر أن التفاهم بين مسد والإرادة الشعبية، و«خاصة أنه جرى في موسكو، يشعنا بالأمان من أنه لن تكون هناك حرب جديدة في مناطقنا، ولن يتمكن الأتراك من شن حرب جديدة علينا، خاصة أن الأمريكان يمكن أن ينسحبوا في أية لحظة، ودون أن يخبروا أحداً». وأضاف: «أنا لا أحب السياسة ولا أعمل بالسياسة، ولكن أنا أعرف مسد وأعرف الإرادة، ولدي أصدقاء وأقارب من الجهتين، وكنت أحضر النقاشات بينهم، حتى في بيتنا، وكنت أتمنى أن يتفاهموا قبل سنوات طويلة، ولكن المهم أنهم اتفقوا الآن، كلهم أبناء البلد ووطنيون وأنا سعيد أنهم اتفقوا».

أسباب الأزمة

السيد سليم، وهو صاحب محل بقالة، ورغم أنه يرى أن المذكرة أمر جيد، لكنه عبّر عن تخوفاته بالقول: «الاتفاق جيد، ولكن النظام رفضه. النظام لا يريد أن يغير شيئاً، يريد أن يبقى الحزب القائد وأن يستمر الظلم كما كان، ولا أعلم كيف سيفيدنا الاتفاق إذا ظل الوضع هكذا. نحن الحمد لله وضعنا الآن أمن، والاتفاق مع روسيا يمكن أن يحمي المنطقة من الأتراك، ولكن وضعنا المادي سيئ جداً، وكل يوم أسوأ من الذي قبله، وأولادنا خارج البلد... نتمنى أن يتفق الكل مع بعضهم ويخلصونا لأننا لم نعد نتحمل».

السيدة هيام، وهي ربة منزل ووالدة لشهيد قتل خلال محاربته لداعش في صفوف قسد، قالت: «النظام يقول عنا انفصاليين، وعملاء الأتراك يقولون عنا انفصاليين، مع أننا حاربنا داعش وقدمنا شهداء دفاعاً عن أرضنا وعن سورية، وهذه المذكرة ممتازة لأنها بين مسد وحزب الإرادة الشعبية، وحزب الإرادة هم شيوعيون من كل سورية، عرب وأكراد وسريان ومن كل الأديان، نحن نعرفهم، لذلك هذا إثبات أننا كأكراد نمد يدنا لكل السوريين ونريد الحفاظ على بلدنا، ولكن أيضاً لنا حقوق، ولا نريد أن تظل الأمور مثل ما كانت، وأن نظل محرومين من العمل والوضع الاقتصادي الكريم».

المذكرة برأي غالبية من التقينا هم هي إيجابية استطاعت أن توصل طرفين سوريين مختلفين فكرياً إلى نقاط مشتركة»

التوافق بين السوريين كضرورة

والسياسة كفن لهذه الضرورة...



تشير بعض المصادر إلى أنه في عام 1867 قال أوتوفون بسمارك: السياسة هي فن الممكن. كانت هذه إحدى الطرق لوصف ما كان معروفاً بالفعل وعبر الممارسة، لعدة قرون وربما لألاف من السنين.

■ ريم عيسى

كما هو الحال مع المفاهيم الكبيرة كلها، وذات العلاقة المباشرة بالمجتمع البشري وحياته خاصة، فإن التضارب والتنوع في تعريف تلك المفاهيم ومقارباتها، لا ينبع من عموميتها الواسعة فحسب، بل ومن حقيقة الصراع القائم والمستمر داخل المجتمع نفسه... ولذا، لن يكون غريباً أن نجد توصيفات أخرى للسياسة، منها الوصف الذي عنون به د. قذافي جميل مقالاً له في قاسيون عام 2010: «فن الضرورة» (يمكن الرجوع إلى المادة عبر الرابط في النسخة الإلكترونية من هذه المادة).

فن التوافق

ضمن الحالة الملموسة التي نعيشها الآن كسوريين، أعتقد أن السياسة ليست فن الضرورة فحسب، بل وهذه الضرورة تتكشف في الحاجة إلى الوصول للتوافق... أعتقد أن هذا ما يجب علينا «كسوريين» أن نفهمه اليوم ونعمل عليه في جهودنا لإخراج سورية والسوريين من هذه الأزمة، التي يعمل المتشددون من جميع الأطراف باستمرار وبلا كلل على إبطائها من خلال ضمان عدم التوصل إلى اتفاق بين الطرفين؛ الأطراف الرئيسية للعملية السياسية، أو أي جانبين سوريين بشكل عام.

ما فعله المتشددون من الطرفين على أرض الواقع، هو بناء سور صيني أو أسواراً صينية بين السوريين، ومطالبتهم بأن يجدوا مكانهم على أحد الجانبين دون الآخر. كانت عقلية «معي أو ضدي» هدية للمتطرفين في كلا الجانبين، حيث أصبحت أداة مفيدة لهم لتسمية أي شخص يختلف معهم في أية نقطة بأنه عدو أو «مع الطرف الآخر»، وخائن للفضيلة، الوطن، الثورة.. إلخ. وهذا يعني أيضاً: أنه في السياسة السورية، لا مكان للتوافق...

في الدستور

نصت المادة 8 من الدستور السوري لعام 1973 على أن «حزب البعث العربي الاشتراكي هو الحزب القائد في المجتمع والدولة ويقود جبهة وطنية تقدمية تعمل على توحيد طاقات جماهير الشعب، ووضعها في خدمة أهداف الأمة العربية».

كانت هذه المادة أساساً لاستبعاد الكثير من السوريين من الحياة العامة في سورية، بما في ذلك من غالبية المناصب العامة والمناصب السياسية وبعض الفرص المهنية والأكاديمية، وحتى من أشياء، مثل النقابات والمجتمع المدني. وهكذا، فقد كان جزءاً من حياة السوريين لعقود من الزمان أن عدم العضوية في حزب البعث كانت في نظر النظام معادلاً لكونه بطريقة ما مواطناً من درجة ثانية.

في عام 2012، قام النظام بتغيير الدستور لإلغاء بعض مواد الأكثر إثارة للجدل، لإظهار أنه كان يقوم ببعض «الإصلاحات»، مع تجاهل القضايا الرئيسية، مثل فصل السلطات، والهيمنة الكاملة للسلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية. وكان من بين التعديلات حذف المادة 8.

على الرغم من تغيير الدستور في عام 2012 لإلغاء المادة 8، إلا أنه من الناحية العملية لم يتغير شيء، واستمرت عقلية وروح المادة 8 داخل النظام. والأسوأ من ذلك أنه يبدو كما لو أن عقلية وروح المادة 8 تعيشان أيضاً داخل المعارضة!

داخل المعارضة

معظم هيئات المعارضة هي هيئات «ائتلافية»، من حيث أنها تضم ممثلين من خلفيات وانتماءات وحركات وتيارات سياسية مختلفة... إلخ. وهذا بالتأكيد هو الحال داخل هيئة المفاوضات السورية. بينما يجب أن تعمل هذه الأنواع من الهيئات على محاولة إيجاد توافق بين مكوناتها وأعضائها، ثم مع الجانب الآخر.

من الناحية العملية، ما رأيناه هو أن مجموعة واحدة من خلال أدوات ووسائل

في عام 2012
قام النظام بتغيير
الدستور لإلغاء
بعض مواد الأكثر
إثارة للجدل لإظهار
أنه كان يقوم
ببعض «الإصلاحات»
مع تجاهل القضايا
الرئيسية

مختلفة تخيف وتبتز عدداً كافياً من الأعضاء للحصول على تصويت يناسبها «أو إعجاب أولئك الذين تدين لهم بالولاء» لتوجيه القرارات والمواقف. ثم يتم تصوير أي شخص من أعضاء أو مكونات الهيئة، ويقول أي شيء مختلف على أنه «عميل للنظام». وقد مكن هذا المتطرفين داخل المعارضة «تماماً كما في الطرف الآخر» من حجب الأصوات الوطنية الحقيقية التي تعمل بصدق لمساعدة سورية والسوريين على الخروج من الأزمة.

لقيت هذه الطروحات استحساناً لدى بعض الجماهير السورية لفترة من عمر الأزمة، لكنها بدأت بعد ذلك تفقد قدرتها على التأثير، ويرجع ذلك أساساً إلى أن المزيد والمزيد من السوريين بدأوا في فهم أهمية التنوع في وجهات النظر السياسية. والأهم من ذلك، أن السوريين يرون الآن أن قسماً عريضاً من الشعارات المستخدمة ليست إلا شعارات فارغة، ويفهمون أن أصحاب تلك الشعارات ليسوا مهتمين بالتوصل إلى حل، لكنهم في الحقيقة مجرد نسخة أخرى من النظام.

وقد برزت هذه الطروحات أيضاً لفترة طويلة رفض أي وكل محاولات للحوار. وكانت هذه هدية رحبت بها قوى محلية وإقليمية ودولية لم تكن تريد أن يجلس السوريون على طاولة واحدة. إذا فعلوا ذلك، فذلك يعني أنهم سيتحدثون ويستمعون لبعضهم البعض، وقد يؤدي ذلك إلى حوار حقيقي يقود إلى حل يقطع المكاسب التي يجنيها المتطرفون من استمرار الأزمة.

الحوار الحقيقي يعني الوصول إلى توافق، والتوافق يعني تقديم تنازلات متبادلة ليست من جهة لأخرى فقط، بل ومن الجهات

جميعها لمصلحة الشعب السوري ككل... البعض ليس على استعداد لفعل ذلك، حتى لو كان الثمن هو أرواح السوريين وسلامة أراضي سورية.

مذكرة التفاهم كمثال

كسوريين، علينا أن نبدأ من مكان ما، وكسوريين يريدون وقف استنزاف وطنهم وشعبهم، علينا أن نبدأ في أقرب وقت ممكن. يمكن لجميع الأطراف السورية، ويجب أن تتعلم درساً من مثال حديث وتكرره على المستويات جميعها، وهو مذكرة التفاهم التي تم توقيعها بين حزب الإرادة الشعبية ومجلس سورية الديمقراطية في نهاية آب. مذكرة التفاهم، هي مثال لجانبين سوريين لهما وجهات نظر ومواقف متباينة حول العديد من النقاط، يجتمعان ويوضحان القواسم المشتركة بينهما كنقطة انطلاق للمداولات المستقبلية. لقد رفض المتطرفون من جميع الأطراف ذلك، وحاولوا تقويضه من خلال الإشارة إلى المواقف التي يتبناها أي من الجانبين لإظهار أنه في الواقع «عدو» وليس «شريكاً»، أي إثبات أن الجلوس مع هذا الجانب يدل على أنك ضد مصلحة السوريين. ومع ذلك، لم تجد هذه الهجمات الصدى المنشود بين معظم السوريين، الذين رأوا في شروط مذكرة التفاهم شيئاً يمثل بالضبط ما يريدون.

هذا هو بالضبط التوافق، والسياسة بالضبط، وما نحتاجه بالضبط حتى نرى كل القوى السورية من جميع الأطراف تفعله- إيجاد أرضية مشتركة، وشرحها، والانطلاق من هناك. بدون ذلك، سنستمر في الحلقة اللانهائية نفسها، التي تطيل من معاناة السوريين وتؤخر الحل السياسي.

التخفيض غير المعلن للدعم هل سيحل أزمة الخبز؟



بعد تفاقم أزمة الخبز، وبعد أن تزايدت مستويات الازدحام على طوابير الانتظار أمام المخازن والأفران، وبعد أن ارتفع سعر ربة الخبز في محيط هذه المخازن إلى حدود غير مسبوقة، حيث وصل سعر الربة إلى 500 ليرة، استغلاً وفساداً، وافقت الحكومة خلال جلستها بتاريخ 2020/9/15 على الآلية الجديدة لتوزيع الخبز عبر البطاقة الإلكترونية، بما يناسب مع عدد أفراد الأسرة.

■ عاصي اسماعيل

فهل ستحل هذه الآلية الجديدة أزمة الخبز، أم ستفاقمها أكثر، وعلى حساب من، ولمصلحة من؟!

ارتجال لمصلحة الفساد

يبدو أن سمة الارتجال والعشوائية هي الغالبة على القرارات والتوجيهات بشأن الرغيف، فالنتائج على أرض الواقع بعد كل منها لم تحل الأزمة، كذلك لم تحد من أوجه الفساد والاستغلال، فمع كل قرار وتوجيه تستنفر شبكات الاستغلال والفساد نشاطها، وتزيد من هوامش نهبها على حساب حاجات استهلاك المواطنين.

فقد صدرت العديد من القرارات والتوجيهات خلال الفترة الماضية بشأن رغيف الخبز وأزماته غير المحلولة، ومع ذلك لم تحل الأزمة، بل زادت وتعمقت، كما توسعت معها شبكات الفساد والاستغلال العاملة في عمق إنتاج وصناعة وتوزيع هذا الرغيف وعلى هامشه، لنصل أخيراً لآلية الجديدة المبتكرة المعتمدة على الذكاء.

فقد بدأ صباح يوم السبت 2020/9/19 تنفيذ الآلية الجديدة في توزيع مادة الخبز عبر البطاقة الإلكترونية وفق نظام الشرائح، وذلك في جميع مخازن دمشق وريف دمشق واللاذقية.

وبحسب الآلية الجديدة، يحق للعائلة المؤلفة من شخص أو شخصين الحصول على ربة خبز واحدة، والعائلة المؤلفة من ثلاثة أو أربعة أشخاص ربطين، والعائلة المؤلفة من خمسة أو ستة أشخاص ثلاث ربطات، ومن سبعة أشخاص وأكثر أربع ربطات.

وعلى إثر تطبيق الآلية الجديدة نشطت شبكات الفساد مجدداً لتغطية النقص في حاجات الاستهلاك الفعلي للمادة.

وكان هذه القرارات تصدر لمصلحة هذه

الشبكات، لكن باسم مصلحة المواطن، وتحت عنوان توجيه الدعم لمستحقه! ولعل السبب في ذلك، أن كافة الحلول المقترحة كانت وما زالت تركز على الحلقة الأخيرة في سلسلة إنتاج الرغيف بعلاقتها المباشرة مع المستهلك فقط لا غير، بحيث تظهر المشكلة وكأن سببها المواطن ومعدلات استهلاكه ومشاكله الناشئة على طوابير الانتظار، في تغييب فج لكل المشاكل في كامل سلسلة الإنتاج، وما يتبعها من أوجه نهب وفساد، اعتباراً من صفقات القمح وصولاً لمستزمات صناعة الرغيف قبل وصوله للمستهلك.

رغيف لكل وجبة فقط

الترجمة العملية للآلية الجديدة، هي أن حجم الدعم المقدم للمواطن على هذه المادة جرى تخفيضه، بذريعة الأزمة والحلول الذكية لها، لكن دون إعلان رسمي لهذا التخفيض! فقد تم وضع سقف لحصة المواطن اليومية من مادة الخبز بناءً على الآلية الجديدة، وأصبحت هذه الكمية دون مستويات حاجة الاستهلاك اليومي منها، حيث أصبحت حصة الفرد اليومية تعادل تقريباً ثلاثة أرغفة فقط بوزن 650 غرام، هذا بحال كانت هناك دقة في وزن الربة؟! فهل يكفي رغيف خبز واحد للفرد فقط لا غير لكل وجبة، ومن أين سيحصل على كفايته اليومية من هذه المادة، وأين ذهب مبالغ الدعم؟

تبرير ذرائعي في غير مكانه

في حديث لمدير عام المؤسسة السورية للمخابز عبر وكالة سانا بتاريخ 2020/9/19، قال: «إن الكميات مقدرة من المكتب المركزي للإحصاء بحيث يكون معدل حصة الفرد 260 غراماً يومياً من الخبز، بينما يحصل الفرد وفق الآلية الجديدة على نصف ربة أي 3 أرغفة ونصف وزنها 650 غراماً للفرد».

على ما يبدو أن الآلية الجديدة بكمياتها وفقاً

للسرائح أعلاه، جرى اعتمادها استناداً لهذا التقدير للمكتب المركزي للإحصاء المقتطع من سياقه بكل تأكيد، بل يبدو أن تقديرات المكتب المركزي للإحصاء أعجبت المسؤولين أخيراً، لكن بهذا السياق فقط، حيث لا تتجاوز حصة الفرد اليومية من مادة الخبز، رغيف ونصف فقط لا غير بالاستناد إليها، أي نصف رغيف في كل وجبة، وبحيث يبدو أن السقف الجديد الموضوع للاستهلاك استناداً للآلية الجديدة يبلغ ضعف حاجة الاستهلاك الفعلي!

لكن الحديث التبريري أعلاه، بالاستناد إلى تقديرات المكتب المركزي للإحصاء، ذرائعي ومنقوص، وفي غير مكانه! فما تم إغفاله في الحديث عن تقديرات المكتب المركزي للإحصاء هو بقية الحصص من مكونات متعاملة لسلعة الاستهلاك الغذائي اليومي للفرد كضرورة، من لحوم وأجبان وألبان وبيض وحبوب وبقوليات، وغيرها من المواد الغذائية الضرورية كحاجة لا بد من توفرها للفرد بالحدود الدنيا كي يبقى على قيد الحياة، وعلى حدود مستويات الأمن الغذائي، وهو ما أصبح من المستحيلات عملياً في ظل واقع التفاوت الكبير بين مستويات الأجور الثابتة ومعدلات الأسعار المنفلتة، وهوامش النهب والاستغلال المتزايدة.

أما أن يتم الاجتزاء بهذا الشكل فهو نموذج ذرائعي رسمي جديد للقفز على الواقع، وعلى حساب المواطن بالنتيجة، وهو ما جرى عملياً.

مع الأخذ بعين الاعتبار، أن مدير عام المخازن نفسه سبق وأن صرح معترفاً بما معناه أن معدلات استهلاك الرغيف تزايدت للتعويض عن نقص معدلات الاستهلاك في بقية مكونات سلة الاستهلاك الغذائي اليومي للمواطنين.

الأمن الغذائي على المحك

جميع الدراسات والتقارير تؤكد أن أكثر من 70% من السوريين هم غير أمنين غذائياً أو معرضين لانعدام الأمن الغذائي، والوقائع تشير إلى نسب أعلى من ذلك بكثير. فالجوع والعوز يتزايد ويتفاقم بشكل مريع، ومعدلات الاستهلاك الأسري على مستوى المواد الغذائية تنخفض يوماً بعد آخر، وذلك

لدرجات متدنية عن الحاجات الفعلية المطلوبة للبقاء على قيد الحياة. وللتعويض الجزئي عن انخفاض معدلات استهلاك الكثير من المواد الغذائية الضرورية، تم اللجوء فعلاً إلى زيادة معدلات استهلاك مادة الخبز، وخاصة من قبل الفقير والمعوزين، وهم الغالبية، باعتبار أن رغيف الخبز يعتبر من أهم عناوين الأمن الغذائي بالنسبة لهؤلاء. لكن، وبدلاً من زيادة حصة الفرد من مادة الخبز جرى تخفيض هذه الحصة عملياً، أي الدفع بالمواطن نحو المزيد من انعدام الأمن الغذائي والعوز، بل ودفعه نحو السوق السوداء لتأمين حاجته الفعلية من رغيف الخبز.

بمعنى أدق، جرى منح فرصة جديدة لشبكات الاستغلال والفساد العاملة في عمق أزمة الرغيف كي تزيد من معدلات استغلالها لحاجات الاستهلاك الفعلي للمواطنين، أو الاضطرار للاستعانة بالرغيف السياحي، مرتفع السعر.

ذُر الرماد في العيون

ما يفقأ العين، هو الحديث عن انخفاض مستويات الازدحام على الأفران، أو عن انخفاض كم الإنتاج اليومي في بعض المخازن على أنها نتيجة إيجابية تحسب للآلية الجديدة، علماً أن هذا النوع من الأحاديث ليس أكثر من ذُر للرماد في العيون، وللتعمية عن- والتغطية على- شبكات النهب والفساد العاملة في عمق إنتاج وصناعة ورغيف الخبز، على حساب المواطنين، وعلى حساب الاقتصاد الوطني، باعتبار أن للرغيف حصته من الدعم!

فما لا شك فيه، أن وضع سقف لمعدلات الاستهلاك ستنعكس على كم الإنتاج اليومي في بعض المخازن، لكن ذلك يعني فيما يعنيه أن الكثيرين أصبحوا غير قادرين على سد حاجة الاستهلاك الفعلي من هذه المادة لهم ولأفراد أسرهم.

أما الازدحام فما زال هو السمة السائدة على الأفران والمخابز، وكذلك وما زالت شبكات بيع الخبز على أطراف المخازن تعمل بكل نشاط.

ولا ندري ما ستنتفك عنه الجعب الرسمية من اقتراحات وتوجيهات لاحقاً من أجل حل المشكلة هامشياً، طالما هناك إبعاد لمسبباتها الحقيقية، وللمستفيدين منها!

فيسبوكيات

نفتتح فيسبوكيات هذا الأسبوع ببوست تهكمي متداول حول المصاريف الحكومية، ورأي المواطنين على هذا المستوى، يقول البوست:

● «نتمنى على الحكومة تخفف من مصروفها شوي.. ما عاد عنا قدرة نصرف عليها مثل الأول!»

حول الحديث عن طرق وصول البنزين إلى السوق السوداء من خلال لجوء بعض أصحاب السيارات الخاصة والعامة الذين لا يحركون سياراتهم، أو يحركونها بشكل قليل، لبيع مخصصاتهم من المادة في السوق، علق البعض بالتالي:

● «السبب الوحيد المؤدي لتواجد سوق سوداء لأية مادة هو قلة توفرها لذلك الوحيد الذي يتحمل مسؤولية الأزمة والمتسبب بها هو الذي يمنع توفرها أو يعجز عن توفيرها».

● «أيها السادة من يستطيع شراء حاجته من المادة من الكازيات لا يشتريها من السوق السوداء وبأسعار مضاعفة أليس كذلك؟».

● «وما هو الإجراء الذي اتخذته الجهات المعنية بذلك؟».

حول آلية توزيع الخبز الجديدة بموجب البطاقة الذكية وبحسب الشرائح الأسرية، علق البعض بما يلي:

● «هل يعقل كل يوم وقف بالطابور لأحصل ع ربة خبز واحدة؟»

● «هل تمت مراقبة الأفران قبل اعتماد الشرائح.. لأن الغالبية العظمى تتلاعب بوزن ربة الخبز حيث أن وزن الربة لا يتعدى 900 غرام».

حول افتقار بعض المدارس في طرطوس للتعليم، وحول البروتوكول الصحي المعلن عنه، علق البعض بما يلي:

● «لتصل لمدارس العاصمة أولاً!».

● «الظاهر كل مدارس سورية تفتقد للتعليم».

حول الخبر الذي يقول: سيرونيكس تطرح منظمات كهربائية للأسواق بأسعار منافسة، علق البعض بالتالي:

● «مو لتجي الكهربا بالأول!».

● «قبل ما تنظموها خلصونا من التقنين والتردي».

حول القرض الشخصي المعلن من قبل المصرف التجاري، علق البعض بالتالي:

● «وكيف سيستطيع موظف أجره الشهري 70000 ليرة أن يسدد الأقساط؟».

● «قبل ما يفكروا بمنح هيك قرض يرفعوا سقف الراتب».

● «بدا نخل العمر نسد قروض بس لنطلع قرض منشان ناكل ونشرب ونسكن!».

● «هالقرض مانو للفقراء».

حول قرار مجلس الوزراء بتخفيض مخصصات السيارات الحكومية لشهر أيلول، علق البعض بما يلي:

● «بكرا بتطلع برقبتنا ع باصات المبيت والنقل».

● «مثل العادة ح يصير الالتفاف عليها بطرق بديلة».

حول قطع شارع الحمراء وشارع العابد، لقيام ورشات المحافظة بتنفيذ أعمال مد قميص إسفلتي، علق البعض بالتالي:

● «ليش شو صاير ع الزفت هنيك عين الله عليه.. في شوارع بالعاصمة أسوأ بكثير».

● «حتى الزفت لناس وناس!».

ونختم مع بوست مؤلم من إحدى الصفحات الشخصية، يقول:

● «كلما زرعنا شجرة حب في هذا الوطن اقتلعتها الأوغاد، ليشيدوا منها بيوت حقدهم».

وناقل الكفر ليس بكافر

زيادة في معدلات القبول والموازي أحد الخيارات



كانت وما زالت الزيادة في أعداد الناجحين بنتيجة امتحانات الشهادة الثانوية تشكل عبئاً ثقيلاً على الطلاب الناجحين الذين بذلوا الجهود المضنية للحصول على نتائجهم، وخاصة المتفوقين من هؤلاء، وذلك لاقتراح هذه الزيادة برفع معدلات القبول الجامعي عاماً بعد آخر.

سوست عجيب

نتائج امتحانات هذا العام لم تكن استثناءً بهذا المجال، فقد ورد عبر صحيفة الوطن بتاريخ 2020/9/14، على ضوء دراسة تم نقاشها في مجلس التعليم العالي أكدت «زيادة عدد الناجحين في الثانوية العامة هذا العام بمعدل 13% عن العام الماضي، وعن ارتفاع في شرائح العلامات وخصوصاً شريحة 230-240 علامة، بزيادة 3262 عن العام الماضي، مؤكدة أن أعداد الطلاب ضمن شريحة السنة التحضيرية تجاوزت 10 آلاف طالب وطالبة»، ونقلت عن عضو في مجلس التعليم العالي، قوله: «هذا الارتفاع سينعكس على المعدلات ضمن هذه الشريحة ومختلف التخصصات، الأمر الذي سيزيد من المعدلات بنسب محددة».

دائماً مفاجأة بزيادة الأعداد

بتاريخ 2020/9/17 ورد على صفحة الحكومة الرسمية ما يلي: «قررت اللجنة العليا للاستيعاب الجامعي خلال اجتماعها اليوم قبول جميع الطلاب الناجحين بالشهادة الثانوية بفروعها كافة في الجامعات والمعاهد السورية للعام الدراسي 2020-2021 والبالغ عددهم 139588/ طالباً بزيادة نحو 24 ألفاً عن العام الماضي».

القرار أعلاه لم يكن جديداً، ففي كل عام يتم الإعلان عن قبول جميع الناجحين في الجامعات والمعاهد، مع اقتران ذلك بزيادة معدلات القبول الجامعي طبعاً. أما ما يظهر وكأنه جديد في كل عام، هو الحديث عن نسبة الزيادة في أعداد

الناجحين في الثانوية، وكان ذلك خارج حدود التوقع في كل مرة، علماً أن نسبة الزيادة السنوية للناجحين من الممكن توقعها مسبقاً من خلال نسبة التزايد السكاني العام، الذي يرتبط عملياً بزيادة في أعداد التلاميذ والطلاب في مراحل التعليم كافة، مع ما يجب أن يرافق ذلك من زيادة إمكانات الاستيعاب لهذه الزيادات في أعداد التلاميذ والطلاب في المدارس أو في الجامعات.

وهنا نفترض تساؤلاً مشروحاً عن مدى قدرة الاستيعاب الجامعي الحكومي المجاني استناداً للزيادات الدورية المتوقعة مسبقاً؟

40% إلى الموازي المأجور المكلف

على ما يبدو أن قدرة الاستيعاب الجامعي، وإن تم الإعلان عن قبول جميع الناجحين، إلا أنها لم تأخذ هذه الزيادات في الأعداد في مقاعد التعليم الحكومي المجاني، الذي من المفترض أن تزيد في كل عام، بل جرى التعويض عن ذلك بدفع نسبة من هؤلاء إلى التعليم الموازي المأجور، وأصبح هذا النظام التعليمي الحكومي المأجور يحل محل المجاني تبعاً، مع غيره من أنظمة التعليم المأجور الأخرى.

فما خلصت إليه اللجنة أيضاً: «اعتماد نسبة للتعليم الموازي 40% لزيادة فرص القبول في الجامعات الحكومية».

والترجمة العملية لهذه النسبة، أن حصة التعليم الحكومي المجاني هي 60% من الناجحين فقط.

طبعاً مع الأخذ بعين الاعتبار ما وصلت إليه رسوم النظام التعليمي المأجور، المسمى بالموازي من مبالغ سنوية

بحسب كل كلية، بالإضافة لما يترتب على البعض من المسجلين فيه من نفقات إضافية، وهذه المبالغ تعتبر كبيرة ومرهقة بالنسبة للغالبية من الفقيرين، ليس بحدودها الرقمية، بل بمقارنتها مع مستويات الدخل الشهرية لهذه الغالبية، ومستويات معيشتها.

تقليص لحساب المأجور الطبقي

الواقع العملي يقول: إن التعليم الحكومي المجاني يجري تقليصه عاماً بعد آخر، والبدائل المتاحة أمام الناجحين في الثانوية في ظل استمرار رفع معدلات القبول الجامعي محدودة بالخيارات التالية: «التعليم الموازي- التعليم المفتوح- التعليم الافتراضي- التعليم الخاص»

وجميع هذه الخيارات مأجورة ومتفاوتة برسومها السنوية، ومن لا يستطيع تحمل الإنفاق من أجل متابعة تعليمه ما عليه إلا استئناف العملية التعليمية.

لتبدو النتيجة بكل وضوح أن التعليم الجامعي يغدو عاماً بعد آخر وكأنه حكرًا على المليونيين وأبناء الأثرياء دوناً عن سواهم من فقراء الحال والمعدمين، لتكرس الطبقة في التعليم، كما جرى تكريسها في كافة مناحي الحياة بكل فجاجتها.

لن نستفيض أكثر من ذلك، علماً أن هناك الكثير من نقاط الاستفاضة عن التعليم الجامعي وسياسات التعليم عموماً، بما في ذلك سياسات القبول الجامعي، التي سبق عرضها عبر صفحات قاسيون خلال السنوات الماضية.

بانتظار صدور معدلات القبول الجامعي لهذا العام، ولنا من كل بد وقفة أخرى مع تفاصيلها!

التعليم الحكومي المجاني يجري تقليصه عاماً بعد آخر والبدائل المتاحة أمام الناجحين في الثانوية في ظل استمرار رفع معدلات القبول الجامعي محدودة

عدرا العمالية.. ترهل خدمي وتعدُّ على الوجائب



ما زالت غالبية مشاكل المدينة العمالية في عدرا قائمة ومستمرة، فإذا كان بعضها من النوع المعمم على بقية المدن والمناطق والبلدات، مثل مشاكل الخدمات العامة، فإن بعضها يعتبر ذا خصوصية في هذه المدينة.

■ سمير علي

فمشكلة الكهرباء ما زالت مستمرة، وترتبط معها مشكلة المياه طبعاً، ومشكلة انعدام إنارة الطرق ليلاً مستمرة، ومشكلة انقلاط البعض الطائش في السيارات، أو على الدرجات النارية مستمرة، ولعل هذه المشاكل وغيرها تجد لها الحلول مستقبلاً في حال توفر الإمكانيات والنية والعزيمة! لكن المشكلة التي لها بُعد الاستثمارية والديمومة ترتبط بالمخالفات والتعديلات على الوجائب العامة، وتتجلى بالأكشاك المنتشرة كالنار في الهشيم داخل المدينة، وعلى حساب مساحاتها الخضراء افتراضاً!

استقرار بحاجة لاستكمال أسبابه

تزايدت نسب العودة والإقامة والاستقرار في المدينة خلال السنوات الماضية، وخاصة بعد فتح الأوتوستراد الدولي، الذي وفر الوقت والجهد، وسهل عمل سرافيس الخدمة من وإلى المدينة، وكذلك كان من عوامل الاستقرار إعادة تأهيل الخدمات العامة من كهرباء ومياه وهاتف وترحيل الأنقاض والمخلفات، وعودة المدارس بمراحلها كافة، وكذلك عودة عمل بعض الجهات الحكومية، مع عدم إغفال الكثير من النواقص والترهل في هذه المجالات.

فالكثير من عوامل الاستقرار بحاجة للاستكمال، والكثير من النواقص بحاجة للتريميم، والكثير من أسباب الترهل بحاجة للمعالجة.

للزائرين إليها، حتى وإن كانوا من أصحاب البيوت الذين يربدون الاطفئان على منازلهم بين الحين والآخر!

الأكشاك أكثر انفلتاً

الشاذ، والذي لا يمكن تبريره هو ما جرى ويجري بحق الوجائب والحدائق العامة في المدينة، حيث تكاثرت المخالفات والتعديلات على هذه الملكيات العامة بشكل كثيف خلال الفترة القريبة الماضية.

فغالبية الوجائب تم احتلالها بالأكشاك، وكأنها فطر سام يفتك بالملكيات العامة، منتشراً بها دون حسيب أو رقيب، بل ودون أية ضوابط. فقد شكلت بعض الأكشاك المتلاصقة أسواقاً كبيرة غير منسجمة، لا بالشكل ولا بالمساحات ولا بالارتفاعات، وذلك داخل ما يفترض أنها ملكيات عامة، على حساب المساحات الخضراء بحسب المخططات التنفيذية لها.

والمؤسف في هذا الصدد، أن التبريرات المساقاة لهذه التعديلات تضع ذوي الشهداء في المواجهة، وباسمهم، علماً أن الشاغلين والمستثمرين لغالبية هذه الأكشاك من غير هؤلاء، بل هم سماسرة ومستغلون، بل ومتاجرون باسم الشهداء وذويهم أيضاً.

والتبريرات الأخرى تضع موضوع تأمين بعض الخدمات من خلال هذه الأكشاك كذريعة لهذا الانقلاط والتعدي وعدم الانضباط، بعيداً عن أية دراسة فعلية لحاجات الأهالي من الخدمات التي تقدمها هذه الأكشاك، لا من حيث طبيعة عملها واختصاصها، ولا من حيث توزيعها مع التعداد السكاني المكاني بحسب تموضعها!

ولا أحد يدري إلى متى سيمستمر تآكل الملكيات العامة في الوجائب، والتعدي عليها بهذا الشكل، بل يمكن القول: إن الملكيات العامة في المدينة، من حدائق ووجائب،

أصبحت أكثر من مستباحة، وكأنها «مال داشر» بلا حسيب أو رقيب، على مرأى، بل وبمعرفة، البلدية والمؤسسة العامة للإسكان ومحافظة ريف دمشق.

الكهرباء والتقنين المجحف

التقنين الكهربائي مطبق بواقع ساعتي وصل مقابل أربع ساعات قطع، مع تسجيل عدم الانتظام بهذا البرنامج، حيث تزيد ساعات القطع في بعض الأحيان، ناهيك عن فترات الأعطال، وهو ما اعتبره البعض مجحفاً، فالمدينة صغيرة ومعدلات استهلاكها من الطاقة الكهربائية محدود سلفاً، وللمقارنة فإن بلدة الثنايا القريبة من المدينة، يطبق فيها التقنين بواقع ثلاث ساعات قطع وثلاث وصل، والمدينة الصناعية تستحوذ على حاجتها من الكهرباء دون انقطاع طبعاً، كذلك لا تستفيد المدينة من أيام العطل على مستوى زيادة ساعات الوصل خلالها، كحال غيرها من المدن، حيث تقل ساعات القطع في أيام العطل عادة.

والمشكلة الإضافية بهذا الصدد: أن واقع التزود بالمياه مرتبط بالتزود بالكهرباء، وبالتالي عندما تقطع الكهرباء تقطع المياه، لكن الاختلاف أنه عند قطع الكهرباء تقطع الاتصالات أيضاً، بما في ذلك الاتصالات الخليوية، فساعات القطع الطويلة على ما يبدو ليست كافية لإعادة شحن وحدات التغذية الخاصة بها!

المشكلة المستمرة الأكثر سوءاً بهذا السياق هي: انعدام الإنارة ليلاً داخل المدينة، ما يجعل من شوارعها حالكة ومخيفة، والذي يزيد من الخوف هو انتشار قطعان الكلاب الشاردة التي تنشط ليلاً.

وعلى الرغم من المطالبات المتكررة بشأن الإنارة الليلية، وبشأن الكلاب الشاردة، إلا أن ذلك لم يثمر بنتائج إيجابية بالشكل المطلوب حتى الآن!

انقلاط وطيش

ما زال بعض الشباب الطائش يسرح ويمرح

بالسيارات والدراجات النارية داخل المدينة، وقد تزايدت خشية الأهالي من هذا الطيش المنفلت مع افتتاح المدارس مؤخراً، حيث يعتمد البعض من هؤلاء على ممارسة الطيش أمام المدارس، غير عابئين بعوامل الأمان الشخصي، وغير مكترئين بما قد يلحقه من أذى على التلاميذ والطلاب جراء السرعة، وخاصة الأطفال الخارجين من المدارس أفواجا عند انتهاء الدوام، والمؤسف أن ممارسات الطيش والانقلاط والزعرانات تجري على أعين الجميع، دون أي إجراء رادع بحق هؤلاء!

صهاريج محروقات داخل المدينة

أصبح من المشاهد العادية داخل المدينة أن ترى صهاريج المحروقات الكبيرة مصطفة في شوارعها وحاراتها وبين أبنيتها، سواء كانت فارغة أو ممتلئة، ليلاً ونهاراً، بل إن الكثير منها يبيت في المدينة وكأنها كراج كبير لهذه الصهاريج، علماً أنه من المنوع قانوناً، بغايات الأمان والسلامة أولاً، وبغاية الرقابة والمتابعة والضبط ثانياً، أن تدخل هذه الصهاريج إلى المدن إلا بمهمة محدودة ومراقبة، زمنياً ووفقاً لخط سير مفروض مسبقاً.

أما كيف ولماذا يتم استثناء المدينة العمالية بهذا الشأن؟ ولماذا غض الطرف عن مخالفة القوانين والتعليمات بما يخص دخول الصهاريج إلى المدن؟ فهذا بعهدة المسؤولين عن أمن وسلامة المدينة، اعتباراً من الحاجز على مدخل المدينة، مروراً بمخفر الشرطة، وصولاً للبلدية، وليس انتهاء بشركة محروقات؟!

ما سبق أعلاه غيض من فيض منغصات العيش والاستقرار في المدينة العمالية في عدرا، علماً أن غالبية المشاكل المساقاة تحتاح للقليل من الإمكانيات، لكن بالتوازي مع توفر النية والعزم، وبعيداً عن أوجه المحسوبية والفساد طبعاً.

برسم محافظة ريف دمشق، وبلدية المدينة العمالية في عدرا.

لمن القروض في ظل تدني مستويات الأجور؟



بعد طول انتظار، تم السماح باستئناف منح القروض من قبل المصارف كافة، وفقاً لبعض الشروط الموضوعية من قبل مصرف سورية المركزي، بما يخص الشرائح المستفيدة والسقوف والضمانات والتسهيلات.

■ عادل إبراهيم

وقد عكفت المصارف الحكومية على إصدار تعليماتها الخاصة بما يخص القروض الممنوحة من قبلها، استناداً للسماح لها باستئناف منح القروض، ووفقاً للشروط العامة الموضوعية من قبل المصرف المركزي، وكل بحسب طبيعة عمله. وبهذا الصدد سنأخذ مثلاً بالمصرف التجاري، بحسب ما أعلنه حول إطلاقه لما سمي «القرض الشخصي» والذي يستهدف شرائح العاملين في القطاع العام، والمتقاعدين، وموظفي القطاع الخاص، وأصحاب المنشآت والفعاليات والمهن الحرة، وأصحاب المهن العلمية، وأصحاب التراخيص الإدارية، على ضوء واقع مستويات الأجور في القطاع العام.

تفاصيل وشروط القرض الشخصي

بحسب الصفحة الرسمية للمصرف التجاري السوري بتاريخ 2020/9/19: «يتلاءم القرض الشخصي مع حاجاتك، لتمويل مشروع صغير أو عملية شراء أو لتغطية النفقات.. قرض سهل وميسر تم تصميمه خصيصاً ليمنحك مجموعة واسعة من المزايا».

الحد الأقصى للقرض 2 مليون ليرة بضمانة رواتب كفيين موظفين لمدة خمس سنوات. الحد الأقصى للقرض 15 مليون ليرة سورية لمدة عشر سنوات بضمانة عقارية تغطي 200% من القرض.

يمنح القرض بفائدة 12,5% سنوياً على الرصيد المتناقص.

يحق لأي مقترض من القطاع العام الاستفادة من القرض شريطة أن يكون مثبتاً على الملاك منذ سنة، أو المثبتين حديثاً على أن

يكونوا متقاعدین مع القطاع العام لمدة ثلاث سنوات متتالية على الأقل.

يشترط بالمستفيد من موظفي القطاع الخاص أن يكون مسجلاً بالتأمينات لـ 5 سنوات متواصلة.

يحق للمتقاعد الاستفادة من القرض على أن يكون هو أو أحد كلالته موطناً راتبه في المصرف التجاري السوري، الحد الأقصى لعمر المقترض المتقاعد 65 عاماً في نهاية مدة القرض.

بالإضافة إلى بعض التعليمات والشروط الأخرى.

المستفيدون فعلاً

بالتفسير العملي، إن القسط الشهري لقرض 2 مليون ليرة سيكون بحدود 33 ألف ليرة سورية، وبحسب التعليمات النازمة للاقتطاعات على الأجور يجب ألا تتجاوز نسبة الحسم على الأجر 40%، وهذا يعني: أن من سيحصل على سقف القرض من العاملين في القطاع العام يجب ألا يقل أجره الشهري عن 82 ألف ليرة سورية، وكل من هم دون هذا الأجر فلن يحصلوا على سقف القرض، بل على نسبة منه تتناسب مع نسبة الاقتطاع البالغة 40%.

فمن يبلغ أجره الشهري 60 ألف ليرة مثلاً، فإن سقف القرض الممنوح له لن يتجاوز مليون ونصف المليون ليرة، كي يتم تقسيطه بواقع أقساط متساوية تبلغ 24 ألف ليرة لمدة خمس سنوات، أي 60 شهراً، طبعاً في حال استطاع أن يؤمن الكفيلين، وحصل على موافقة المصرف، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الفائدة السنوية المحسوبة بواقع 12,5% سنوياً على الرصيد المتناقص، يتم استيفائها سلفاً من القرض بعد احتسابه بحسب ما

درجت عليه العادة، والتعليمات النازمة لعمل المصارف على مستوى القروض، أي: إن مبلغ المليون ونصف المليون قد لا يصل إلى اليد إلا بحدود المليون و200 ألف ليرة فقط.

أما القرض البالغ سقفه 15 مليون ليرة ولمدة 10 سنوات فإنه سيكون متاحاً لمن يبلغ أجره الشهري 300 ألف ليرة، كي يتم التمكن من اقتطاع نسبة 40% منه كقسط شهري لمدة 10 سنوات، بواقع 125 ألف ليرة، ولا ندري إن كان هناك أجر للعاملين في القطاع العام يبلغ هذا القدر؟!

شكل دعائي والمشكلة في الأجور

إذا كان ما سبق يمثل واقع إمكانية منح القروض المعلن عنها لمن هم على رأس عملهم من العاملين في القطاع العام، فكيف هو الحال بالنسبة للمتقاعدين من هؤلاء؟!

بمطلق الأحوال، إن الحسابات التقريبية بحسب ما ورد أعلاه تبين أن ما سمي بـ «القرض الشخصي» بحسب السقوف المعلنه، ربما يستهدف بعض الشرائح المذكورة فعلاً، لكنه دون أدنى شك يستثني عملياً شريحة العاملين في القطاع العام والمتقاعدين، بل إن ورودهم في المتن ربما لم يكن إلا شكلاً دعائياً فقط لا غير، أو للمزاودة على هؤلاء تحت عبارة: «قرض سهل وميسر تم تصميمه خصيصاً ليمنحك مجموعة واسعة من المزايا»!

وبعيداً عن الخوض بالمزيد من التفاصيل، لا شك أن المشكلة بهذا الصدد تتمثل وبشكل أساس بضعف الأجور في القطاع العام، وبالنسبة للمتقاعدين، قبل أن تكون بالتعليمات النازمة لمنح القروض بحسب ما وردت أعلاه، برغم فجاعتها!

فقط للمليين وأصحاب الثروة

القروض المعلن عنها من قبل بقية المصارف الحكومية، ربما لم تكن بأفضل حال مما هي عليه في المصرف التجاري، بشروطها

وسقوفها وضماناتها، وخاصة على مستوى الشرائح المستهدفة منها بالواقع العملي كنتيجة.

ليتبين أن قرار السماح باستئناف منح القروض من قبل المصرف المركزي بالواقع العملي، وبحسب طبيعة عمل كل مصرف، لم يكن في حال من الأحوال إلا موجهاً لخدمة شريحة أصحاب المال والثروة والمليين سلفاً، وتعميم مفردات مثل: «المواطنین- العاملين في القطاع العام- المتقاعدين- بل وحتى العاملين في القطاع الخاص» في متن الشرائح المستهدفة من القروض لم تكن إلا لغايات دعائية وترويجية، وللتغطية عملياً عن الشرائح المستهدفة فعلاً، بل وبعضها لم يغفل استهدافه لهذه الشرائح دون غيرها، تحت مسميات تمويل المشاريع الصغيرة والاستثمارية والعقارية وغيرها.

أرصدة كبيرة يسيل من أجلها اللعاب

ربما لا غرابة في ذلك، فبعد الكثير من الأحاديث الرسمية التي أكدت على توفر مئات المليارات من الليرات السورية كأرصدة غير مفعلة في المصارف الحكومية من أن تلهث خلف هذه المليارات شرائح المستغلين، ويسيل لعبها عليها ومن أجلها، كما جرت العادة خلال عقود طويلة، ولم لا طالما أن السياسات المحابية لمصالح هؤلاء على حساب غيرهم لم تتغير؟ بغض النظر عن كل ما قيل أو ما أعلن بشأن الضمانات والتسهيلات وغيرها.

فهل ستقع هذه المصارف لاحقاً بمطبخ الضمانات والتسويات، والمناقصات القانونية بما يخصها، والسينن الطويلة في معالجتها، بحيث تتآكل أصول القروض وضماناتها وفوائدها من خلال عامل الزمن، كما سبق أن جرى خلال السنين الماضية وحتى الآن مع قروض كبيرة سابقة؟!

المشكلة أننا قد نضطر للانتظار طويلاً كي نرى، لكن كما يقال «المكتوب مبين من عنوانه»!

أزمة في البنزين، في الطحين والخبز، في الكهرباء، وقريباً في المازوت والغاز، هذا وتستمر أزمة الدواء وتراجع إلى حد بعيد كميات أدوية الأمراض المزمنة في المستوصفات والمشافي العامة، بل حتى في الكتب المدرسية! نقص في جميع المواد الأساسية المستوردة لصالح جهاز الدولة، ورغم إيراد العديد من المبررات في التصريحات الحكومية إلا أن الواضح أن منظومة الاستيراد لصالح الدولة مضطربة وغير قابلة للاستمرار...

الانهيار الخدمي والفساد والعقوبات...

حلقة سياسية مفرغة



■ عشار محمود

تتكرر الأزمات في المواد الأساسية التي تعتبر الحكومة مسؤولة عن تأمينها استيراداً، والتي توضع لها مخصصات مالية في الموازنة العامة، وأهمها: الطحين والمحروقات والأدوية. إن هذه المواد يتم استيرادها عبر عقود مع شركات الاستيراد الخاصة وكبار التجار، ولكن ليس أية شركات أو جهات! «بل محصورة بالمحظيين فقط»... وهذا لوجود مزايا عديدة في الاستيراد الحكومي.

4 مزايا للاستيراد لصالح الحكومة
أولاً، وقبل كل شيء، يعتبر الاستيراد لصالح الحكومة ميزة نظراً لوجود طرف عقود مضمونة مالياً، والأهم أنها عقود كبيرة وهذه ميزة هامة... فعندما تحصل على عقد استيراد ملايين الأطنان من النفط الخام، أو المشتقات النفطية أو الأدوية أو الطحين فإن معدل ربح لا يتعدى 5% كفيل بتحقيق مليارات من الأرباح. أما الميزة المرتبطة بالوضع السوري فهي تتمثل بأن نسب الربح في العقود مع الحكومة أعلى بكثير، إذ يتبين أن السعر الذي تعطيه الجهات التنفيذية للشركات المستوردة أعلى من السعر العالمي بمعدل يصل إلى 40%، أي أن معدل الربح في الصفقات مع الحكومة مرتفع، والحكومة تبرر لمستورديها هذه التكاليف باعتبارها تكاليف العقوبات دون الحاجة إلى شرح مزيد من التفاصيل وآليات توزيع هذه التكلفة! أما الميزة الأخيرة، تتمثل بأن الحكومة تمول مستوردي موادها الأساسية بالقطع الأجنبي المسعر بالسعر الرسمي، أي يصبح للمستورد المتنفذ صاحب العقود مع الجهات التنفيذية في الدولة ربح إضافي مضمون من حصوله على دولار بسعر قليل التكلفة، قابل للبيع في السوق بسعر السوق المرتفع لتحقيق ربح إضافي.

إن هذا المستوى من المزايا موزع ضمن دائرة ضيقة ومهيمنة ضمن شبكة الفساد الكبير، التي تصل بين الجهات التنفيذية العليا وبين المرتبطين بها في قطاع التجارة الخارجية، وهي تعتمد تاريخياً على استنزاف المال العام لتأمين المواد الأساسية بكلف أعلى وربح أكبر، وقد كانت ولا زالت واحدة من آليات الفساد الكبير في سورية: «فالعقود الكبيرة للرؤوس الكبيرة»، وقد توسعت هذه العملية اليوم مع وجود العقوبات كغطاء لتضخيم التكاليف، ما يجعل الحصار فرصة لهؤلاء.

إن هذه المنظومة واضحة وصریحة بل معترف بها ويتم تبريرها في بعض الأوساط، إذ يعتبر البعض أن «الفاسدين الكبار آمنوا استمرار تدفق المواد للبلاد!» وفق ما أشار إليه أحد المختصين السوريين في إحدى نوات قاسيون دون مواربة.

ولكن بأي ثمن يتم تأمين هذه المواد؟ عبر استنزاف المال العام، وتجنييد المالية العامة لتجني لهم الأموال من المنتجين ومن عموم السوريين داخل البلاد، بينما يتم إنفاقها على المواد الأساسية المستوردة التي تعتبر مصدر ربح أساسي لهؤلاء... ضمن منظومة يتبين أنها هشة وغير قابلة

للاستمرار ومولدة للأزمات.

ما الذي يجري اليوم!

لا يمكن الوصول إلى إجابة دقيقة حول أسباب ارتفاع وتيرة الأزمات، ولكن يمكن إجراء تقديرات ومقاربات منطقية للأسباب التي تؤدي إلى تعطل تدفق المواد الأساسية بالآلية السابقة:

أولاً: إن ارتفاع وتيرة الأزمات خلال العام الماضي والحالي، يترافق مع تشديد العقوبات والحصار الدولي، والذي طال على ما يبدو بعض الجهات المعنية بالاستيراد وحساباتها في الخارج، والتي أصبحت مضطرة إلى إيقاف أعمالها أو استبدال واجباتها والبحث عن مناورات أخرى لاستمرار تدفق المواد. فالعقوبات التي لا تستهدف هؤلاء «بل تهدف أولاً وأخيراً إلى تعميق الأزمة الاجتماعية السورية والدفع نحو الفوضى» أدت عملياً إلى تعطيل في هذه المنظومة، وأصبح تأمين تدفق المواد إلى داخل البلاد عبر هؤلاء أصعب، بسبب التضيق على نشاطهم التجاري وتحريك أموالهم.

أما ثانياً، لقد ارتبط تفاقم أزمات تأمين المواد الأساسية بالتراجع الاقتصادي والركود العميق المستمر منذ عام 2019، والمشتد خلال العام الحالي... حيث شهدت الليرة السورية عدة موجات انهيار في سعرها مقابل الدولار، وانعكس هذا مباشرة في تراجع إيرادات المالية العامة وارتفاع نفقاتها، وانخفضت قيمة الموازنة العامة لعام 2020 بنسبة 48% بأفضل الأحوال ووفق الأسعار الرسمية

للدولار، وبنسبة 80% بأسعار السوق! الأمر الذي دفع إلى تقليص كتلة المستوردات بسبب عدم القدرة على تأمين التدفق المالي لتمويل عمليات الاستيراد السابقة بالكلف ذاتها، فتقلصت الكميات بينما بقيت الكلف على حالها «وربما تكون ارتفعت».

وهو ما يفسر السعي الحكومي المحموم لتأمين إيرادات للمالية العامة عبر أشكال الجباية المتنوعة، منها على سبيل المثال: احتمالات رفع أسعار المحروقات، ورفع أسعار مواد أخرى، مثل: الإسمنت وغيرها، حتى وصلت إلى أن تفرض رسوماً مخالفة للدستور، مثل: دفع المواطنين السوريين 100 دولار لدخول البلاد! عدا عن تخفيض الإنفاق العام، وتثبيت الأجور، حتى لو انخفضت قيمتها بنسبة تفوق 80% وفق ارتفاعات الأسعار في السوق المحلية بالمقارنة مع بداية العام!

مسار مسدود

إن المسار الذي سارت به السياسة الاقتصادية لتأمين الحاجات الأساسية، يؤدي موضوعياً إلى الأزمات. فهو باعتماده على شبكة محددة من المستوردين المتنفذين فسخ المجال لتطال العقوبات في أي وقت هؤلاء، ويصبح من الصعب استيراد الكم الكافي من المواد الأساسية، أي رهن حاجتنا الأساسية للعقوبات الدولية حتى لو كانت العقوبات لا تستهدف هذه المواد مباشرة.

كما أن هذا المسار القائم على إعطاء المتنفذين أرباحاً كبرى ودولاراً بسعر منخفض، زادت إلى حد بعيد نفقات

المال العام الموزعة كخصص للفساد والربح الاحتكاري، وأصبح التراجع الاقتصادي ينعكس مباشرة في تراجع قدرة المال العام على تأمين الأساسيات وتمويل عقود الاستيراد ذات الكلف الاستثنائية. وهذا الحال ينسحب على استيراد مواد أساسية: الطحين لإنتاج الخبز، الوقود لإنتاج الطاقة الكهربائية، المشتقات النفطية للنقل والتدفئة وغيرها، والأدوية لتأمين حاجات المستوصفات العامة، التي كانت تزود أصحاب الأمراض المزمنة على الأقل بأدوية منخفضة التكلفة.

إن كافة الأزمات هي نتاج التواطؤ غير المباشر بين العقوبات والفساد، وهو يتم على حساب السوريين طبعاً، ويؤدي إلى تدهور واسع في الدور الخدمي والاقتصادي الذي يفترض أن يلعبه جهاز الدولة... فتداعي جهاز الدولة ذاته هو هدف العقوبات، وهو أيضاً نتيجة الفساد، الذي يعتمد هذه الخدمات وهذا الجهاز لتحقيق أعلى ربح ممكن في بلاد لم يعد للنشاط الاقتصادي الحقيقي متسع فيها.

وعندما نتحدث عن أرباح من نشاط الاستيراد الحكومي، فإننا نتحدث عن مئات مليارات الليرات سنوياً، وإذا ما أخذنا 2018 كمقياس فإن الربح من الاستيراد الحكومي ممكن أن يصل إلى 290 مليار ليرة، هذا إذا ما اعتبرنا أن نسبة الربح من التكاليف لا تتعدى 20% بينما الحالات الملموسة في العقود المعلنة تكاليفها تعدت النسبة 40% كما في القمح والبنزين على سبيل المثال



يتم استيراد المواد عبر عقود مع شركات الاستيراد الخاصة وكبار التجار ولكن ليس أية شركات أو جهات! بل محصورة بالمحظيين فقط



العالم لتجاوز العقوبات، ولكنها لم تلقَ أذاً صاغية في سورية حتى اليوم، بل لم نسمع حتى من «محلي الحكومة» حديثاً عرضياً عن التعامل بغير الدولار! وطالما أن الحكومة تمول هذه المستوردات بالدولار، فلماذا لا تحول هذا الدولار إلى حسابات مصرفية في الدول المستعدة لتجاوز العقوبات، وفي إطار معزول عن المنظومة المصرفية الدولية؟! ولماذا لا تتم عمليات الشحن عبر سفن حكومية ودون تكاليف إضافية، أسئلة وطروحات لم تُجب الحكومة عنها رغم طرحها مراراً، كما لا تجيب عن أسئلة أخرى، مثل: سبب ارتفاع كلف الاستيراد إلى نسبة 40% فوق الكلفة الأساسية!

إن تغيير منظومة الفساد واقتلاعها هو الوسيلة الوحيدة المضمونة لمواجهة العقوبات، وإلا فإن أي تدفق للمواد وأية عقود موقعة ستتحول إلى عملية مؤقتة بأفضل الأحوال، لأنها ستبتلى بالفساد الكبير، ولن يكون أي طرف إقليمي أو دولي حريصاً على فرض حل لمشكلة لا يسعى السوريون المعنيون إلى حلها بشكل جدي وجذري! وتحديداً، أن استمرار منظومة الفساد لا يسمح بحل المشكلة بل بمراكمتها، فطالما الفساد يكبر فإن المجتمع يُفقر والفوضى كهدف للعقوبات تبقى قابلة للتحقق...

لا الحصر. هذا عدا عن الربح الكامن في الفرق بين قيمة الدولار الرسمي الذي يحصل عليه المستوردون وقيمة الدولار في السوق، والذي يبلغ اليوم 950 ليرة على الأقل في كل دولار!

المسار البديل مشروط باجتثاث الفساد

إن الخروج من أزمات تأمين المواد الأساسية كان ولا يزال ممكناً، ولكنه مشروط بتفكيك منظومة الفساد التي تدير عملية الاستيراد... أي إنهاء ربح المتنفذين الذي يُقاس بمئات المليارات الليرات، وتحويل الاستيراد إلى نشاط حكومي مباشر دون وسطاء! وهو ما يمكن أن يحصل «كما كررنا سابقاً» عبر العقود المباشرة بين الدول: من خلال ما طرحه الإيرانيون مثلاً بشكل مكرر لإنشاء علاقات مصرفية مباشرة بين البلدين والتعامل خارج منظومة المصارف الدولية التي تسمح بفرض العقوبات، أو التعامل بالعملة المحلية الأمر الذي يعتمده الطرف الروسي في تعاملاته الدولية، والذي أعلن عنه الرئيس الروسي مباشرة، بأن روسيا مستعدة للتعامل بالروبل مع الدول الأخرى، عدا عن الاحتمال الهام الكامن في الصين التي تفتتح حسابات بعمليتها اليوان مع العديد من البنوك المركزية عبر العالم. وهذه إشارات ووقائع تمارسها دول

كافة الأزمات هي نتاج التواطؤ غير المباشر بين العقوبات والفساد الذي يتم على حساب السوريين طبعاً

التقشف في الخبز الحكومة ستوزع على أقل من 12 مليون شخص

ويتم تقليص لاحق للإنتاج، أو يتحول هذا الهامش إلى السوق. وبالأحوال كافة، فإن الانتقال من إنتاج فائض نسبي للخبز إلى إنتاج من شيء سيمنع عمليات تهريب الطحين المنظمة، فالتقشف يطال المستهلك النهائي ولا يستطيع أن يطال شبكات تهريب المواد المدعومة، كما يتضح في الخبز والبززين والمازوت وغيره. إن هذا الإجراء تعد على ما تبقى من دعم، وتقليص منظم له... وبالفعل، السياسات الاقتصادية السورية لا توجد لديها أية خطة لإنقاذ البلاد من الجوع والفوضى، ولديها خطة وحيدة متمثلة بالتقشف في الإنفاق العام دون القدرة الجدية على مس حصة الفساد، ولدى مثل هذه السياسات لا يوجد خط أحمر، فالجوع قد انتشر وعم حتى قبل تقليص مخصصات الخبز. الأرقام من مقترح الحكومة لآلية التوزيع، وحسبة عدد الربطات اليومية ووسطي عدد المواطنين لقاسيون.

الاستهلاك من إنتاج القطاعين العام والخاص للخبز». ما يعني: أن الخبز المدعوم هو قرابة نصف الاستهلاك الإجمالي، ولكن بالمقابل، تضاعفت إلى حد بعيد قدرة الأسر السورية على استهلاك الخبز الخاص، أو غير المدعوم، الذي أصبح سعر الربطة منه 700 ليرة! التصريحات الحكومية تشير إلى أنه يتم توزيع 5400 طن من الطحين يومياً في المحافظات، وهذه كلفة إنتاج أكثر من 6,75 مليون ربطة خبز يومياً تقريباً، بفارق 250 ألف ربطة يومياً عن الموزع وحوالي 200 طن طحين يومياً، ولا ندري إن كان سيتم الاستمرار بإنتاجها خبزاً أم تقليصها، أم توزيعها لتنتقل إلى سوق سرقة الطحين المدعوم. تهدف آلية البطاقة الذكية وتحديد مخصصات الأسرة لتقليص استهلاك وإنتاج الخبز المدعوم، فهذه الآلية والطوابير الناجمة عنها ستدفع الأسر السورية التي تستطيع أن تستهلك الخبز غير المدعوم لتتخلى عن مخصصاتها،



تجري عملية تقليص لكميات الخبز المدعوم دون إعلان مباشر، فالآليات والطوابير والتصرّيات تعلن ذلك، وإن بشكل غير مباشر. فالحكومة تنهزم المواطنين بالهدر في الخبز وتريد أن تحد من هذه الظاهرة بضبط الكميات، أما الغاية العميقة فهي التقشف المالي الناجم عن تراجع الإيرادات العامة، وهي ليست المرة الأولى، وربما ليست المرحلة الأخيرة من عملية سحب رغياف الخبز المدعوم.

من 12 مليوناً... فإما أن الأرقام السابقة غير دقيقة، والعدد الفعلي للمواطنين في المناطق التي تديرها الحكومي لا يتعدى 12 مليون، أو أن الحكومة لن توزّع على كامل السكان، بل على هذا العدد فقط!

موزعة على حوالي 11,7 مليون شخص... وهو عدد قليل للسكان بالمقارنة مع تقديرات الحكومة ذاتها، التي قالت إن عدد السكان في 11 محافظة سورية فقط بلغ في عام 2018: 15,3 مليون نسمة، والحكومة أيضاً عادت لتضخم عدد السكان في انتخابات مجلس الشعب، عندما أشارت إلى أن 19 مليون شخص عمرهم فوق 18 عاماً يستطيعون التصويت، بينما اليوم يتم تقليص العدد إلى أقل

في تسريب لمقترح الحكومة لطريقة توزيع ربطات الخبز وفقاً لعدد أفراد الأسر، يتبين أن الحكومة تخطط لإنتاج وتوزيع 6,5 مليون ربطة يومياً، على أكثر من 3,5 مليون عائلة، بوسطي حصة للأسرة 1,8 ربطة يومياً، ووسطي حصة للفرد 4 أرغفة يومياً. ولكن هذه الحصة الوسطية محسوبة على أساس عدد أسر قليل، ووسطي عدد قليل لأفراد الأسرة، إذ إنها عملياً

الشرائح حسب عدد أفراد الأسرة	عدد العوائل	عدد الربطات الموزعة يومياً*
2+1	1,62 مليون	1,62 مليون
4+3	1,04 مليون	2,09 مليون
6+5	0,68 مليون	2,05 مليون
7 وما فوق	0,18 مليون	0,73 مليون
المجموع	3,5 مليون	6,5 مليون
المجموع الوسطي لعدد المواطنين الذين سيتم توزيع الخبز عليهم أقل من 12 مليوناً بحصة وسطية 4 أرغفة يومياً للفرد		

«الانفصال» الصيني- الأمريكي كاستراتيجية حرب اقتصادية



«الانفصال» decoupling هو المصطلح الذي أصبح الرئيس الأمريكي ترامب يكرره كثيراً مشيراً للصحفيين بأن يتذكروه، وذلك عندما يتحدث عن السياسة الاقتصادية الأمريكية تجاه الصين... وللمفارقة فإن المصطلح يحمل معنيين في الآن نفسه، إنه يعبر عن عملية فصل كيان عن كيان آخر، ولكنه أيضاً يعبر عن كتم صوت وصدمة الانفجار النووي عبر إحداثة حفرة هائلة في الأرض، والمعركة الاقتصادية هي أداة الفصل وكاتم للانفجار النووي الذي تريده أمريكا!

■ ليلي نصر

يتصاعد التوتر الذي تقوده الولايات المتحدة ضد الصين، التي أصبحت بمقاييس القوة الشرائية أكبر اقتصاد عالمي، بناتج 21,4 تريليون دولار، مقابل 20,5 تريليون دولار للولايات المتحدة. والمختصون يعلمون أن هذا المؤشر هو الأهم لأنه يعبر عن القدرة الفعلية على الإنتاج والاستهلاك، إنه يعكس القدرة الفعلية للإنفاق الدفاعي والعلمي وقدرة المواطنين على استهلاك البضائع والخدمات. ينتقل التوتر من الحرب التجارية وتقييد حركة البضائع، إلى محاولة تقييد الشركات العالمية الصينية والأمريكية التي تعمل بشكل متبادل في السوقين الأكبر عالمياً، متوافقاً مع التوتير العسكري والسياسي: في هونغ كونغ، وتايوان، وبحر الصين الجنوبي، وصولاً إلى العزل الدبلوماسي، حيث يتم تداول احتمال منع أكثر من 270 مليون مواطن صيني من السفر إلى الولايات المتحدة، وهؤلاء هم أعضاء الحزب الشيوعي الصيني والقادة الصينيين ومعظم المدراء التنفيذيين للشركات الصينية الهامة وأسرهم.

«محاربة العالمية»

عندما لا تستطيع أن تحافظ على هيمنتك العالمية، فعليك على الأقل أن تحافظ على مواقع الأساسية، وتمنع الآخرين من التقدم نحوها. ربما تكون هذه الإستراتيجية المعبرة عن التراجع الأمريكي واستيعاب المركز الغربي لتوازن القوى الدولي الجديد، المتمثل بالدرجة الأولى بال صعود الصيني، وفي التحالف الروسي الصيني، وفي التوسع الصيني في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية وطرق أبواب أوروبا.

هذه الإستراتيجية التي يعبر عنها الانقلاب الأمريكي السريع المتمثل بإدارة ترامب، والتي ترفع الحمائية التجارية عنواناً أساسياً، وتحارب بشكل منظم كل الأطر الدولية السابقة التي رسختها الولايات المتحدة في لحظة هيمنتها العالمية الأحادية، وأهمها: منظمة التجارة العالمية.

الشركات الكبرى العاملة على مستوى العالم هي أيضاً واحدة من الأدوات والتحديات الأساسية، وهنا تظهر عالمية الصين بشكل واضح. في عام 2020 من بين أكبر 500 شركة عالمية أصبحت حصة الصين: 124 شركة مقابل 121 للولايات المتحدة، أما إذا أضفنا شركات تايوان إلى الشركات الصينية فإن العدد يصل إلى 133 شركة. وهذا العدد الهائل تحقق في وقت قياسي، ففي عام 2003 لم يكن عدد الشركات الصينية في قائمة الـ 500 الأكبر يتعدى 11 شركة، ومعظمها شركات دولة حجمها الكبير يأتي من ضخامة السوق الصينية وإدارة هذه الشركات لأصول كبرى في بلد المليار نسمة. ولكن

هذا الواقع تغير اليوم فالعديد من الشركات الصينية هي شركات عالمية فعلاً، تتوسع في السوق الدولية، وتمتلك الريادة في قطاعات تكنولوجية هامة، ولعل أهمها وأكثرها توسعاً: هواوي، وتنسنت، التي تمتلك تطبيق وي تشات، وكلاهما هدف للتقييد الأمريكي.

محاربة الريادة التكنولوجية

إن تقييد الشركات يتقاطع مع هدف تقييد الريادة التكنولوجية الصينية، حيث إن انتقال الصين من الكم إلى النوع هو مسألة حساسة في الهيمنة العالمية، والفصل يستهدف هذه القطاعات أولاً وقبل غيرها.

وحول الريادة التكنولوجية الصينية قيل الكثير «قاسيون 979»، وتحديدًا حول التسارع الصيني في احتلال المراكز الأولى منذ عام 2013 تقريباً. وهو المدعوم بالمقدرات التمويلية الاستثنائية للصين، وبحجم السوق المتمثلة بـ 1,4 مليار نسمة، والأهم بالإستراتيجية والإرادة السياسية الواضحة للريادة التكنولوجية المتمثلة في مشروع «صنع في الصين 2025».

وفي هذا المجال تعتبر «القوى العقلية أكثر أهمية من القوى الحاسوبية»، والأسبقية هنا للصين بلا منازع، حيث يخرج سنوياً 1,3 مليون من خريجي STEM «خريجي العلوم والتكنولوجيا والهندسات والرياضيات»، بينما تخرج الولايات المتحدة سنوياً 300 ألف منهم، وتخرج الصين 185 ألف في علوم الكمبيوتر مقابل 65 ألف في الولايات المتحدة، وحتى ضمن أمريكا فإن كل 10 من حملة شهادة الدكتوراه في علوم الكمبيوتر بينهم 3 أمريكيين، واثنان من الصين... ومعظم هؤلاء يعودون اليوم إلى الصين.

إن مجموع هذه القدرات يفسر التسارع الكبير في سد الثغرات التكنولوجية، ولكنه لا يعني بأن العزل لن يؤخر التقدم التكنولوجي الصيني، فقطاع التكنولوجيا الصيني لا يزال مرتبطاً إلى حد بعيد بسلاسل التوريد العالمية، ومن بين عينة من 896 شركة صينية تعمل في مجال التكنولوجيا، فإن نسبة 57% من الموردين من العالم الخارجي، و30% من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. كما أن الثغرة المتمثلة بالاعتماد الصيني

على أشباه الموصلات المستوردة يعتبر حتى الآن قيداً يعيق ريادة الصين، ويربطها بكبار المنتجين في اليابان والولايات المتحدة وألمانيا، ويشكل حلاً لاستقلالية صناعة الهواتف الذكية الصينية، حتى بعد أن أصبحت أكبر منتج في العالم. ولكنه بالمقابل يربط كبرى الشركات المنتجة عالمياً بالسوق الصينية التي تشكل 60% من استهلاك أشباه الموصلات.

إن الفصل يؤدي إلى أضرار متبادلة للشركات التكنولوجية العالمية المتشابكة، ولكن إن كانت الصين تستطيع مع الوقت أن تسد هذه الثغرات محلياً، حتى لو كان الثمن تأخيراً، إلا أن الشركات الغربية سيكون من الصعب أن تجد بدائل عن السوق الصينية حتى مع الوقت!

«فصل الأسواق»

لن تستطيع إستراتيجية الفصل الأمريكية والريادة التكنولوجية الغربية أن تستمر دون سوق كبرى... وهنا تأتي أهمية العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. لن يكون لدى أمريكا متسع للسماح للعلاقات الأوروبية الصينية بالتطور، وتحديدًا أنها تتركز في التكنولوجيا والطاقت البديلة والبنى التحتية، وهي أكثر القطاعات نمواً، كما تجلّى في المؤتمر الافتراضي الأخير بين قادة الاتحاد الأوروبي والصين.

إن التقييد الأمريكي سيتسع غالباً ليحاول أن يفرض على الاتحاد الأوروبي - وعلى دول حوض آسيا والباسيفيك الهامة، كالـيابان وكوريا الجنوبية وأستراليا- الفصل عن الصين، والعقوبات الواسعة هي الأداة الفعالة المتبقية... والوقائع تقول إن أوروبا على الأقل لن يكون من السهل عليها التصل إذا ما اضطرت للاختيار!

فالتبادل التجاري على طرفي الأطلسي البالغ 1,3 تريليون دولار يزيد على التبادل الأوروبي مع الصين بنسبة 80% والبالغ 718 مليار دولار. والأهم: هو حركة الأموال الاستثمارية الدولية التي تقدر بين الولايات المتحدة وأوروبا بـ 6,2 تريليون دولار، وأوروبا من وجهة 60% من التدفقات الأمريكية، بينما أمريكا هي وجهة 58% من التدفقات الخارجة من أوروبا. وبالمقابل،

هيمنة المال مقابل النمو الحقيقي

إن جاذبية الولايات المتحدة الأساسية التي تستخدمها في تعبئة القوى الغربية حولها، لا تزال متمثلة في سوقها المالية وقدرتها على خلق المال من المال... فأكثر من 3 تريليون دولار تم ضخها خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام الحالي، توجت لتتحول إلى فقاعة في سوق أسهم الشركات الأمريكية، مجتذبة المال العالمي للاستثمار فيها. بينما جاذبية الصين الأساسية هي خلقها للثروة الحقيقية، فالنمو الحقيقي العالمي يتركز في الصين حيث أكبر سوق عالمية.

وكما قلت جاذبية السوق المالية الأمريكية، كلما أصبحت الولايات المتحدة مضطرة لتحطيم جاذبية النمو الصيني بكل الطرق وصولاً إلى التدمير... وهو خيار صعب في عالم القوى النووية، إن الميل الأمريكي للتدمير قد يفسر الإستراتيجية الهادئة الصينية في عملية التخلي عن الدولار والتحطيم البطيء لقطاع المال الأمريكي، لأن خسارة الدولار تعني زيادة الميل الأمريكي للعنف.

البعض يشبه الوضع الأمريكي بـ «فخ ثيوسيديس» نسبة للمؤرخ اليوناني الذي عبر عن استجابة أسبارطة لصعود أثينا بفخ أدى لحرب استمرت 30 عاماً... وإن كانت الولايات المتحدة تعتمد الأدوات الاقتصادية في هذه الحرب بهدف العزل والفصل، فإن الصين عليها أن ترفع أدوات السلم والوصل والترابط وجاذبية التعاون لتعبي قوى الفضاء العالمي «غير الغربي» وتفرغ الخزان الأمريكي حتى من أقرب حلفائه بقوة النمو والتطور.

كلما قلت جاذبية السوق المالية الأمريكية كلما أصبحت الولايات المتحدة مضطرة لتحطيم جاذبية النمو الصيني بكل الطرق وصولاً إلى التدمير

تطوير علم المواد الصناعية والإرث السوفييتي



«على غرار المشروع النووي السوفييتي الذي تعاونت فيه على المستوى الوطني منات الهيكل العلمية والإنتاجية، نبين فيما يلي الأهمية الضرورية لإنشاء مجالس وطنية معنية بتوجهات التطور العلمي والتكنولوجي ذات الأولوية... بالنسبة للاتحاد الروسي لطالما ارتبط التنفيذ الناجح لهذه المهام بمعهد عموم روسيا لمواد الطيران VIAM وعلمائه الذين قدموا مساهمة لا تقدر بثمن في تطوير مواد جديدة، وسنبين دوره ومسؤوليته اليوم عن تنفيذ تقنيات علم المواد كنهج ذي أولوية لتطوير جيل جديد من المواد» — بهذه الخلاصة افتتح مدير المعهد المذكور، يفغيني نيقولايفيتش كابلوف، مقاله المنشور في عدد آذار 2020 من مجلة «أبناء أكاديمية العلوم الروسية»، بعنوان «مواد الجيل الجديد وتقنيات معالجتها الرقمية»، وذلك في سياق لقاء علمي لأعضاء الأكاديمية تحت عنوان «الجدول الدوري للعناصر الكيميائية كلغة عالمية للعلوم الطبيعية».

■ البروفيسور يفغيني كابلوف،
تصريب وإعداد: د. أسامة دليقان

يمكن اعتبار تطوير الأسلحة النووية في الاتحاد السوفييتي والعمل على الذرة السلمية مثالاً على التنفيذ الناجح للمشاريع على المستوى الوطني. تم إسناد المسؤولية عن المشروع النووي إلى أكاديمية العلوم في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية، وأتاح المرسوم الصادر عن مجلس مفوضي الشعب في 24 آب 1945، خلق أكبر تعاون علمي وصناعي للمؤسسات والأفراد في هذا المشروع، بحيث أنه في مجال علم المواد لوحده، تم التعاون المشترك بين عدة مؤسسات، ومنها: المختبر رقم 2 في أكاديمية العلوم السوفييتية، ومعهد الدولة رقم 11 للتصميم الخاص، الذي أصبح فيما بعد جزءاً من «وزارة بناء الآلات المتوسطة» السوفييتية، ومعهد الفيزياء الكيميائية، ومعهد الكيمياء الفيزيائية، ومعاهد أخرى من مختلف القطاعات، إضافة إلى معهد عموم الاتحاد لمواد الطيران التابع لوزارة صناعة الطيران في الاتحاد السوفييتي، والذي تم منحه أحد الأدوار القيادية في هذا التعاون.

الريادة السوفييتية بمواد المفاعلات
من حيث الأعمال التطبيقية لتطوير أول مفاعل نووي صناعي A-1 في الاتحاد السوفييتي، والذي تم الحصول فيه على كمية كبيرة من البلوتونيوم لأول مرة في بلدنا، كان معهد مواد الطيران VIAM مسؤولاً عن تصنيع قرص اليورانيوم Uranium slug، وأسلاف عناصر الوقود في المفاعل النووي، والتي كانت تسمى في الوثائق «الجزء رقم 0-4»، وقنوات الضغط، وهي الأنابيب التي يتدفق من خلالها ماء التبريد. إن أهمية مسائل علم المواد تؤكد حقيقتها أن رئيس المعمل رقم 2 في أكاديمية العلوم السوفييتية، الأكاديمي إي. في. كورتشاتوف دأب على عقد اجتماعات أسبوعية في معهد مواد الطيران لحل المشكلات على الفور.

خلال أعوام من 1946 إلى 1948، قام معهد عموم الاتحاد السوفييتي لمواد الطيران بتطوير وإدخال طلاء لحماية أقراص

اليورانيوم من التآكل، وسبائك الألومنيوم SAV-1 لتصنيع قنوات وقود المفاعلات، وتكنولوجيا لإغلاق أقراص اليورانيوم في دروع من الألمنيوم للمفاعلات النووية الأولى F-1 و A-1. وقد ثبتت المعايير العالية جداً للعمل المنجز من خلال حقيقة أن المفاعل A-1 الذي تم إطلاقه في عام 1948 ظل قيد التشغيل لمدة 38,5 عاماً بدلاً من السنوات الخمس المخططة له في البداية، ولا تزال سبيكة SAV-1 تنتج لتلبية احتياجات الصناعة النووية حتى اليوم.

حصل أربعة من علماء المعهد على جوائز ستالين في عام 1949 لتطويرهم مجموعة من المواد والتقنيات لتنفيذ المشروع النووي السوفييتي. وهم: روبين سيرغيفيتش أمبرتسوميان، ج. أكيموف، م. بوبالكو ميخائيلوف، ف.أ. غريغورييف. وتأسست مجموعة خاصة في المعهد في نهاية عام 1953 بقيادة أمبرتسوميان، والذي استطاع مع أ. كيسيليف خلال السنوات من 1948 حتى 1957 تطوير وإدخال سبائك صناعية على أساس معدن الزركونيوم Zr من أجل مفاعلات النيوترون الحرارية مع 1% من معدن النيوبيوم Nb [المعروف سابقاً باسم الكولومبيوم Cb] من أجل عناصر الوقود «السبيكة E110»، ومع 2,5% نيوبيوم لقنوات ضغط «المفاعل القوي عالي الطاقة» RBMK «السبيكة E125». وكان أمبرتسوميان أول من اقترح استخدام سبائك الزركونيوم مع النيوبيوم، في وقت كانت فيه السبائك الرئيسية المستخدمة في العالم هي سبائك الزركونيوم مع القصدير «زركالوي»... لذلك يمكن بل يجب اعتبار معهد مواد الطيران VIAM رائداً في مجال السبائك الثنائية لنظام الزركونيوم والنيوبيوم، والتي ما زالت حتى يومنا هذا مواد البناء الأساسية لمفاعلات النيوترونات الحرارية المحلية.

وفي المعهد نفسه وبقيادة العلماء أمبرتسوميان وغلوخوف وكيسيليف طُوِّرت

تصميمات عناصر الوقود وقنوات الضغط للمفاعلات النووية OK-150 و OK-900 «من أجل كاسحة الجليد لينين» والمفاعلات النووية VM «للمحطات المزودة بالصواريخ الموجهة متعددة الأغراض العاملة بالطاقة النووية لعدد من المشروعات». كما تم تحت قيادة الأكاديمي إي. إن. فريدياندر تطوير سبائك V96Ts ذات قوة الشد الفائقة البالغة 700 ميغا باسكال لأجهزة الطرد المركزي الغازية لمحطات الطاقة النووية، إذ قدمت السبيكة سرعة دوران عالية «1500 دورة في الثانية» لأجهزة الطرد المركزي الغازية لتخصيب اليورانيوم 235، وتتميز أيضاً بأنها أوفر اقتصادياً بخمس مرات من طريقة الانتشار الحراري الأجنبية.

علم المواد الروسي اليوم

أشارت إستراتيجية التطوير العلمي والتكنولوجي للاتحاد الروسي عام 2016 إلى أن الانتقال إلى تقنيات الإنتاج الرقمية والذكية المتقدمة والأنظمة الروبوتية والمواد الجديدة وأساليب البناء الجديدة ستكون إحدى الأولويات الرئيسة للتطور العلمي والتكنولوجي في روسيا على مدى من 10 إلى 15 سنة القادمة.

حتى يومنا هذا، يشرف معهد عموم روسيا لمواد الطيران رسمياً على تصنيع المنتجات شبه النهائية، ويعمل باستمرار على تحسين تكنولوجيا الإنتاج بناءً على البيانات الإحصائية من المصانع ذات الصلة، وكننتيجة لذلك تنخفض نسبة العيوب الصناعية باستمرار، وهي حالياً أقل من 1%.

وبالنسبة لتقنية الطرد المركزي لإنتاج نظائر مستقرة في روسيا، فإنها تؤمن احتياجات الطب النووي، والطاقة النووية، والإلكترونيات، والفيزياء، والكيمياء، والتقانة الحيوية، والكيمياء الزراعية. وحتى الآن، لا توجد دولة في العالم يمكنها إنتاج مثل هذه الطائفة من النظائر مثل روسيا التي تسهم

اليوم بنسبة 40% من سوقها العالمية.

الجمع بدل الطرح

تلعب التقنيات الرقمية والإضافية دوراً رئيساً في تحسين العملية التكنولوجية لتصنيع أجزاء من الأنظمة التقنية المعقدة، مما يجعل من الممكن تطوير أجزاء عالية الجودة بأقل تكلفة من خلال التخليق المباشر للمادة synthesis «الإضافة أو الجمع addition»، الأمر الذي لا تقدمه التقنيات التقليدية «الحذف أو الطرح subtraction» مثل: الصب في قالب، والمعالجة الآلية [machining] مثل تدوير وثقب وطرق المادة مثلاً].

لأول مرة في روسيا، أنتج معهد مواد الطيران VIAM مكوناً رئيساً لمحرك الطائرة المتقدم PD-14 «دوامة حجرة الاحتراق الأمامية» عبر تقنيات الإضافة «الجمع»، واجتاز المحرك المزود بالأجزاء المصنوعة على هذا النحو اختبارات الطيران بنجاح.

الابتكارات الكبرى

بحاجة لمشاريع كبرى

تُظهر التجربة بشكل مقنع أنه فقط من خلال التعاون العلمي والإنتاجي على شكل اتحادات consortia للعلوم والتعليم والأعمال... يمكن تنفيذ مشاريع ابتكار كبرى كاملة الدورة. ويتطلب إنشاء مواد الجيل الجديد النهج نفسه الموحّد ومتعدد المستويات: نمذجة المادة على المستويات النانوية والميكروية والمتوسطة والماكروية، والبحث عن آليات سلوك العينات الأولية مع التحقق من صحة النتائج لعناصر التصميمات والمنتجات. وهذه التطورات مستحيلة دون النمذجة الحاسوبية لتكوين المواد والنماذج الرياضية لإنتاجها، مما يجعل من الممكن تحسين تكنولوجيا تصنيع الأجزاء لظروف حالة التوتر والإجهاد، وتقدير تأثير المواد الخام على الحالة الفيزيائية والخصائص الميكانيكية للمنتج المستقبلي.

تسهم روسيا
اليوم بنسبة
40% من السوق
العالمية لنظائر
العناصر الكيميائية
المستقرة
المستخدمة في
شتى المجالات

القوى العراقية نحو فرز أعمق



تعتبر نقطة ارتكاز رئيسة لفصائل المقاومة العراقية.

ومن جهة أخرى قال الكاظمي قبل بدء العملية تلك إن «حكومته ورثت تركة ثقيلة من السلاح المنفلت»، ناسباً وزر هذا الأمر إلى الحكومات السابقة، وكان هذه الأخيرة، بين كل واحدة وما يتلوها، تمثل حالات قطع لا علاقة لها ببعضها البعض... فضلاً عن تناسي حقيقة وجود قوى عسكرية أجنبية معادية لمصلحة الشعب العراقي، وما يفرضه ذلك من مواجهة موضوعياً.

سامحونا، لا محاصصة هذه المرة فقط.

بالتزامن مع كل هذه النشاطات، جرى تغيير عدة شخصيات حكومية كان منها: محافظ البنك المركزي، ووكيل جهاز المخابرات الوطني، وفي حين ظهرت «مخاوف» عبرت عنها عدد من القوى السياسية بكون هذه التعديلات تعتمد المحاصصة بتوزيع المناصب، إلا أن الرئيس الكاظمي نفى ذلك، وبهذه يصقعه العراقيون الآن: فالتعديلات هذه المرة كانت تعتمد الولاء الأمريكي بحسب ما وصفها بعض الناشطين.

فضّح وفرز أعمق

لا يمكن التنبؤ بما ستنتج هذه التطورات على الشأن العراقي مستقبلاً، إلا أنه من جهة: يزيد من حدة الفرز بين قوى «بريمر» عبر فضحها وتعريضها، وبين الشعب العراقي بقواه السياسية الجينية التي تنشأ عنه وتقوم بعملية الفضح تلك، ومن قد يقف بصفتها. ومن جهة أخرى: فإنها تراكم فوق ما هو متراكم أساساً مشاكل وضغوطاً اقتصادية ومعيشية وسياسية على العراقيين، الأمر الذي لن ينتهي إلا بنشوء أزمة سياسية أعمق ما لم يجري التغيير المطلوب... على أية حال فإن المنطقة ككل لن تهدأ تماماً وتمضي بتغييرات سليمة إلا بانسحاب آخر جندي أمريكي، وهو ما نتجه إليه، وندفع به جميعاً كشعوب.

3 آلاف جندي، لحظة لا، ألفي جندي أمريكي

على أية حال، إذا كانت الحكومة العراقية، ومنظومتها السياسية ككل، قادرة الآن على مناورة الاتجاه الموضوعي والمطالب الشعبية لأسباب تتعلق بـ«قوة العطالة» المتحلية بها مؤقتاً، لعدم نزوح بدائل عنها بعد، فإن القوى الدولية الغربية المتراجعة بعلاقتها مع العراق تسير تماماً تحت ضربات الواقع الجديد- مجازاً، وحرافياً إثر الهجمات الصاروخية المستمرة على قواعد- نحو مزيد من الانسحابات بغير إرادتها، ومن حدة هذه التطورات وما أفرزته من انقسام وتناقضات داخل الإدارة الأمريكية كان اختلاف تصريحات المسؤولين الأمريكيين مؤخراً حيلال نسبة تخفيض قواتهم العسكرية في العراق، ليقول قائد القيادة المركزية الأمريكية كينيث ماكنزي: إن بلاده ستخفض قواتها إلى 3 آلاف جندي حتى آخر الشهر الجاري، ثم يخرج الرئيس ترامب، بفارق يوم واحد، مقلصاً الرقم بألف أخرى عبر تصريحه: «سنخفض قواتنا إلى ألفي جندي في العراق».

السلاح بيد الدولة، أم بيد «بريمر»؟

من المفارقات الأخرى، إطلاق الحكومة العراقية حملة عسكرية من أجل مصادرة السلاح المنتشر في البلاد وحصره بيد الدولة فقط، علماً أن هذا النشاط لا بد من القيام به في نهاية المطاف عبر عملية سياسية توافقية، تاريخاً للفوضى ونزاعاً للزرائع، لكنه الآن وبهذه الظروف- بالمثل من موضوعه موارد الطاقة- لا ينطلق من مبدأ أمن البلاد وحماية شعبه، في الوقت الذي تجري فيه استهدافات شبه يومية ومستمرة للقوات الأمريكية المتبقية في البلاد من قبل قوات المقاومة الشعبية العراقية، تحت ذريعة أن هذا السلاح وما يرافقه يتسبب بعمليات الاغتيال والاقتتال العشائري في البلاد، خاصة وأن العملية العسكرية حتى الآن شملت محافظات البصرة وميسان في الجنوب؛ المناطق التي

تتابع الحكومة العراقية المؤقتة مضيها بخطى إعادة ترتيب المنظومة وفق المعادلات الجديدة، عبر التوجه غرباً بعكس كل الضرورات الموضوعية، التي تشير بعكس ذلك تماماً بالنسبة للمصلحة العراقية، مما يزيد من حدة الصراع والفرز بالداخل.

■ يزن بوظو

سواء بمعيشته أو بقوة إنتاجه، وإخضاعها لمصالح أطراف سياسية ضيقة بوجه أخرى، بعلاقاتها مع الخارج، ل يبدو منطق النشاط الحكومي هنا ليس بغاية «حل مشكلة الكهرباء» في العراق، بقدر ما هو: تقليص استيراد الطاقة الكهربائية من إيران، بغية تقليص وزن وحجم علاقاتها مع بغداد، والاستعاضة عنها بمصادر من «المحفل الآخر الغربي» المشروطة وبتنازلات سياسية كبيرة لا تصب في مصلحة العراقيين، أي أن الأمر السيادي هنا يجري دفعه لتخديم المصالح الخارجية من الداخل أولاً، استمراراً وتعزيزاً لمنظومة الربيع «بريمر».

ولا يقف نشاط هذا الشهر عند فرنسا فقط، إنما شمل أيضاً أوكرانيا وألمانيا والأردن ومصر؛ فقد التقى وزير الدفاع العراقي جمعة عناد بممثلين عن الحكومة الأوكرانية لبحث التعاون في مواضع التسليح ومكافحة الإرهاب، أما ألمانيا فقد زارها وزير الخارجية العراقي لبحث التطورات الأمنية والسياسية والاقتصادية، وقد استمرت المحادثات بين الأطراف الثلاثة العراقية والأردنية والمصرية، حول مشاريع مد خطوط كهرباء إلى العراق بينما يقوم الأخير بتوريد النفط إلى مصر، وتعلن الحكومة العراقية مؤخراً عن نية رئيسها الكاظمي زيارة فرنسا للقاء ماكرون في الشهر المقبل.

من اللافت أيضاً، تناقض النشاط الحكومي مع المصلحة العراقية، ومطالب شعبه بطرد جميع القوات العسكرية الأجنبية من البلاد، حيث تقوم الحكومة عبر جميع لقاءاتها مع الأمريكيين والأوروبيين، ببحث «التعاون العسكري» و«تعزيزه» بدلاً من تقليصه وإنهائه.

كان من السخيرية بمكان قول الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون من العاصمة العراقية، خلال زيارته إليها مطلع الشهر الجاري، بأن «التدخل الخارجي يشكل التحدي الأكبر» بالنسبة للعراق، بالوقت الذي دعا فيه «المجتمع الدولي لدعم العراق» باعتباره «يمتلك إرادة إصلاحية واضحة... فيخطر على بال أي منتبج سؤالان حول هذه التصريحات: ماذا يقصد السيد ماكرون بالـ «مجتمع الدولي» تحديداً؟ وما علاقة ذلك بشرط «الإرادة الإصلاحية» للعراق - فضلاً عن جزئية «الإصلاح» نفسها- إن لم يكن تدخلاً مباشراً بشؤونه الداخلية؟

موارد طاقة وعلاقات عسكرية

بيد أن الحكومة العراقية لم تبدّ مستغربة اتجاه هذه تصريحات، بل على العكس، حيث جاء رئيس حكومة إقليم كردستان العراق، نجيرفان بارزاني، مسرعاً إلى بغداد للقاء السيد الماكرون باحثاً معه سبل تطوير العلاقات بين الإقليم وفرنسا عبر الحكومة الاتحادية العراقية، وليبحث السيد ماكرون مع رئيس الحكومة العراقية، مصطفى الكاظمي، بمبادرة من الأخير، مشروع بناء محطة طاقة نووية لمعالجة نقص الكهرباء، تحت إشراف وكالة الطاقة الذرية، ويبحثون أيضاً سبل التعاون في مجال الطاقة عموماً، ومشروع بناء مترو لبغداد، بالإضافة لتقوية العلاقات العسكرية بين البلدين.

الحديث عن مصادر طاقة كهربائية بالنسبة للعراق ليس بالشئ الجديد، وهو بطبيعة الحال أمر داخلي وسيادي، إنما المشكلة تكمن في تسييس حاجة البلد وشعبه لهذه الطاقة،

محاولة لكشف حقيقة الدور الروسي في الأزمة الصينية-الهندية



لرفض الدعوة، إلا أن النقطة الأولى التي لا يجب إغفالها هي الدعوة بحد ذاتها، ففي الوقت الذي تزور وزيره الجيوش الفرنسية فلورانس بارلي الهند، للترويج للصناعات العسكرية الفرنسية بتصرف يليق حقاً بتجار الحروب، تحاول موسكو احتواء هذه الأزمة عبر حشد جميع هذه الدول في جبهة واحدة بوصفهم حلفاء لا أعداء، فالمناورات بالمعنى العسكري والسياسي تعني إجراء تدريب لسيناريو محتمل تقاوت فيه هذه الدول جنباً إلى جنب، وهذه الدعوة تعني دفع هذه الدول التي تعاني بعضها من علاقات متوترة لإيجاد أرضية مستقرة لبناء علاقات متينة وإستراتيجية. ومن نتائج قيام تحالف كهذا لا تنحصر بتبريد الجبهات الساخنة في آسيا، بل أيضاً في ردع المحاولات الخارجية المتهورة من القيام بأية عملية عسكرية هناك.

إن كان الدور الروسي يتعرض لدرجة تشويه كبرى في العديد من الملفات، إلا أن البحث الجاد والموضوعي في الخطوات الملموسة التي تقوم بها موسكو يظهر أكثر دور روسيا الإيجابي في إخماد بؤر التوتر في العالم، مما يجعلها تكتسب سمعة طيبة كوسيط موثوق لحل الأزمات، فروسيا تفهم معالم العالم الجديد القائم على توازن القوى بعكس عالم الهيمنة أحادي القطب السابق، وترى أن إشراك الدول في حل مشاكلها عبر الحوار الجاد والفاعل هو الضامن الوحيد لحل هذه المشاكل، ولا ترى النهج الغربي الذي كان يقوم على فرض الإملاءات نهجاً نافعاً، وهذا ما بات الواقع يبرهن عليه، فالأزمات التي رافقت العالم لعقود وبدت كما لو أنها غير قابلة للحل، باتت اليوم تظهر بوادر جديدة لها.

الشعوب العابرة للأنظمة، ولا تزال هذه المصلحة قائمة حتى اللحظة وتزداد تعمقاً لذلك ترى موسكو أن الهند والصين ليستا بحاجة لوسيط فعلي لتجاوز الخلافات، ومع ذلك قدمت موسكو مجموعة من المبادرات التي تميز سلوكها عن «الجعجة» الأمريكية الفارغة!

عملية جراحية روسية!

استضافت موسكو مجموعة من اللقاءات المشتركة مع الصين والهند، والتي لم تتخصص لنقاش أزمة الحدود كليا، بل جرى ضمنها مناقشة لقضايا أكثر اتساعاً، وهدفت موسكو من هذه الخطوة إلى تمتين العلاقات المشتركة كونها صمام أمان حقيقي يمنع تطور الأوضاع بالاتجاهات العسكرية المشؤومة. وجاء لقاء موسكو الأخير في هذا السياق، والذي وإن ترافق ببعض التصريحات التي بدت تضعيفاً إلا أنه حمل نتائج إيجابية حقيقية، فقد جرى الإعلان في بيان مشترك عن توصلهما إلى توافق من 5 نقاط يهدف لوقف التصعيد، وإيجاد حل للأزمة الدائرة على الحدود منذ عقود، ولأن موسكو هي من احتضنت هذا التوافق جغرافياً، يعني أنها ستشكل مظلة لهذا النمط من التوافقات، بل إن موسكو تذهب أبعد من ذلك، فقد قامت روسيا بتوجيه دعوة إلى كل من الصين والهند إلى جانب أرمينيا وبيلاروسيا وإيران وميانمار وباكستان للمشاركة في تدريبات عسكرية في أيلول الجاري في الجنوب الروسي ستحمل اسم «قوقاز 2020»، وعلى الرغم من إعلان الهند أنها لن تشارك في هذه المناورات تحت ذريعة «الصعوبات اللوجستية في ظل وباء كورونا» وبغض النظر عن السبب الحقيقي الذي دفع الهند

تقارباتها مع الصين وروسيا وإيران، إلا أن وزناً أمريكياً ملحوظاً يمكن رؤيته حتى اللحظة داخل مفاصل الحكم الهندي، وهذا ما نراه في عدد من الدول التي يلعب الدور الأمريكي داخلها ليقودها إلى حتفها ويعيقها عن السعي إلى مصالحها الحقيقية.

الموقف الروسي

على الطرف الآخر قال وزير الخارجية الروسية سيرغي لافروف: إن موسكو لم تكن لديها نية طرح نفسها كوسيط بين البلدين، مضيفاً أنه لا يعتقد أن الصين والهند تحتاجان إلى مساعدة، لأن البلدين أصلاً لهما كل الإمكانات لحل وتقييم المشاكل التي ظهرت. لكن موقف موسكو هذا لا يعني بشكل من الأشكال أنها لا ترغب بلعب دور فاعل لإيجاد مخرج من هذه الأزمة الخطيرة، فقد أكد لافروف: «إن الاستخدام اللاحق لإمكاناتنا وإمكانات دولنا الثلاث، سيستمر في لعب دور مهم في تحقيق الاستقرار في الشؤون العالمية وسيظل يساعد المجتمع الدولي بأسره في الحل الفعال للعديد من المشاكل الملحة في عصرنا»، فروسيا تمتلك علاقات مميزة ومتوازنة مع الهند من جهة- التي وصفت علاقاتها في عام 2010 بأنها «شراكة إستراتيجية مميزة وخاصة- ومن جهة أخرى مع الصين بعلاقات سياسية وعسكرية متينة، ومع حجم تبادل تجاري وصل عام 2019 إلى 110 مليارات دولار. أي أن روسيا معنية أكثر من غيرها في هذا الصراع، فالهند وروسيا والصين لاعبون أساسيون في منظمة «دول بريكس» التي شكل ظهورها- وتعاون الدول المنضوية ضمنها- ملمحاً أساسياً لم يعد يمكن رؤية العالم الجديد دون، فكان هذا التحالف تعبيراً عن مصالح

على الرغم من مرور أكثر من ثلاثة أشهر على الاشتباكات الهندية الصينية الحدودية التي قتل فيها أكثر من عشرين جندياً وأصيب أكثر من 70، ما تزال تبعات ذلك الاشتباك تظهر إلى اليوم، بخاصة من جانب روسيا- صاحبة العلاقات المميزة والإستراتيجية مع الجانبين الهندي والصيني- التي تعمل على نزع فتيل التفجير من بين القوتين النوبتين.

■ عتاب منصور

الموقف الأمريكي كضامن!

قبل الاشتباك الأخير في حزيران علق مايك بومبيو وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية على المناوشات الحدودية بين الصين والهند، بأنها نوع من الإجراءات التي تتخذها الأنظمة الاستبدادية، في الوقت ذاته عرض الرئيس الأمريكي دونالد ترامب التوسط بين الصين والهند، لكن البلدين رفضا العرض الأمريكي. إذ يبدو حتى بالنسبة للمتابع العادي أن الولايات المتحدة غير قادرة على لعب دور الوسيط في نزاع من هذا الشكل، فهي لا تقف على مسافة واحدة من الأطراف المتنازعة، وخصوصاً في ظل العلاقات المتوترة بين واشنطن وبكين، والتي وصلت إلى درجة شديدة الخطورة، وبالتالي ليس من الصعب التنبؤ بأن هدف واشنطن من أي تدخل في تلك البقعة الحساسة سيدفع الأمور إلى تصعيد أكبر، بل إن نزاعاً مسلحاً كبيراً، مثل نزاع صيني هندي هو مطلوب وتحديداً في هذه اللحظات الحرجة التي تعيشها «الإمبراطورية المتداعية». بل يمكن الذهاب إلى أكثر من ذلك إذا ما طرحنا سؤالاً حول احتمال وجود دور أمريكي في هذا النزاع أصلاً، فالهند وعلى الرغم من

تحاول موسكو احتواء هذه الأزمة عبر حشد جميع هذه الدول في جبهة واحدة بوصفهم حلفاء لا أعداء

إن كان الدور

الروسي يتعرض

لدرجة تشويه

كبرى في العديد

من الملفات إلا

أن البحث الجاد

والموضوعي

في الخطوات

الملموسة

التي تقوم بها

موسكو يظهر

أكثر دور روسيا

الإيجابي في

إخماد بؤر التوتر

في العالم

الصورة عالمياً



- أعلنت الحكومة الصينية، اليوم السبت، إطلاق آلية تسمح لها بالحد من نشاطات الشركات الأجنبية، في إجراء يعتبر بمثابة رد على العقوبات الأمريكية التي فرضت على الشركات الصينية، وفي طلبعتها شركة هواوي.



- قال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف إن «مرض العقوبات» لدى الدول الغربية يتفاقم تحت «تعليلات مفتعلة» ويريدون معاقبة روسيا على ما يحدث في بيلاروس، وما حدث مع الناشط اليكسي نافالني.



- دعا المتحدث باسم الكرملين، دميتري بيسكوف - اليوم الأربعاء - شركاء موسكو الغربيين إلى عدم تسييس الوضع حول مشروع «السييل الشمالي-2» لنقل الغاز الطبيعي الروسي إلى أوروبا.



- رفض وزراء خارجية «الترويك» الأوروبية والمحاولات الأمريكية لإعادة فرض العقوبات الدولية، من جانب واحد، على إيران. وجاء في بيان وجهه وزراء خارجية الدول الأوروبية الثلاث، أن واشنطن لم تعد طرفاً في خطة العمل الشاملة المشتركة.



- أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان اليوم السبت أن بلاده كانت ولا تزال مصممة على الدفاع عن مصالحها، لكنها تعزز «منح الدبلوماسية مجالاً» لتسوية الخلافات مع الدول الأخرى «عبر الحوار».



- احتفظ يوشيهيدي سوغا رئيس الوزراء الياباني الجديد، بنصف أعضاء حكومة سلفه شينزو أبي، بعدما انتخبه البرلمان الاثنين الماضي، ليصبح أول زعيم جديد للبلاد خلال نحو ثمانية أعوام.

استراحة ليبية صغيرة..



يبدو أن الجولة المتسارعة للمضي باتجاه حل الأزمة الليبية خلال الفترة القريبة السابقة قد وصلت ذروتها بالاجتماعات الثلاثة الأخيرة التي جمعت الطرفين المتنازعين، بما أنتجته من تفاهات قد هددت مصالح رعاة الحرب والنهب محلياً وخارجياً، ليتبعها جولة مضادة من العرقلة مؤقتاً، ريثما يعاود نشاط الحل السياسي بالانطلاق...

■ هلاذ سعد

بالطبع، التخريب أمريكي

إذا ما بحثنا عن إصبع واشنطن كشرارة لهذه العرقلة، فسندجدها عند مساعد وزير الخارجية السابق لشؤون الشرق الأدنى، جيفري فيلتمان، بتصريح مختصر يعبر عن الموقف الأمريكي حيال التطورات الأخيرة، حيث اعتبر أن المباحثات في سويسرا والمغرب «صمها المشاركون لاستبعاد حفتر» كتحريض أول، ثم ليتابع ماكرون مهام التخريب الأمريكي عبر اتصالاته مع رئيس حكومة الوفاق الوطني المحسوبة على تركيا، وتُنشر لاحقاً أخبار غير رسمية، كان على رأس مصادرها موقع «انتلجنس أونلاين» الفرنسي، تزعم بإقامة قمة ليبية تجمع كل من فايز السراج وعقيلة صالح وخليفة حفتر، ليرد المجلس الرئاسي الليبي بأن «السراج لن يلتقي قائد الجيش الوطني الليبي» خليفة حفتر لا في المستقبل القريب ولا البعيد، مهما كان حجم الوساطات الدولية.

والصدي، داخلي

من جهة أخرى، قامت الحكومة الليبية المؤقتة بتقديم استقالتها لرئيس مجلس النواب عقيلة صالح، في خضم عمليات الحوار السياسي، بذريعة «امتصاص غضب الشارع الليبي». ثم قامت وكالة «بلومبرغ» الأمريكية بتسريب خبر عن عزم فايز السراج الاستقالة من منصبه قبل أن يصدر أي شيء رسمي عن الأمر، وعلن الأخير عن «رغبته» فعلاً بالاستقالة - لكن دون جزم - في نهاية شهر تشرين الأول، لكن، وبالتوازي مع هذه الاستقالات، أعلن قائد الجيش الوطني الليبي خليفة

حفتر عن قرار استئناف إنتاج وتصدير النفط في البلاد، وأعلنت القيادة العامة في بيان منفصل بأن القرار قد جاء نتيجة للحوار الليبي - الليبي الذي جرى بمشاركة ممثلين عن قيادة قوات حفتر وشيوخ القبائل الليبية وأعضاء من مجلس النواب، والمجلس الرئاسي التابع لحكومة الوفاق... علماً أن العائدات سيجري توزيعها بشكل «عادل» على مختلف الأطراف وفقاً للتصريحات.

رغم أن الأزمة الليبية بتطورها لن تقف عند أي اسم بعينه، ورغم أن كل طرف ليبي لا يختزل بقائه أو رئيسه، إلا أن لهذه الاستقالات في هذا الوقت أثراً على تسويق وإطالة التفاهات والحوارات اللاحقة بعد دخولها ببروتوكولات، وبيروقراطية إعادة الانتخاب والتعيين، وما إلى هناك كأدوات سياسية تعطيلية بيد أصحابها... وليأتي قرار استئناف إنتاج النفط محاولاً تثبيت المعطيات الأخيرة على حالها، تحديداً خلف بند «التوزيع العادل» الذي يقر بوجود حكومتين ومنطقتين وإقليمين يتقاسمان موارد هذا القطاع المالية فيما بينهم، في حين أن إدارة هكذا إنتاج وطني ينبغي أن تكون عبر تفاهات سياسية وطنية تعلق على الانقسامات الحالية، فشلتان بين استئناف إنتاج النفط الآن بهذا الشكل «التحاصفي»، أو بعد التوصل لتوافقات تفضي إلى إعادة قيام دولة واحدة على جميع الأقاليم والمناطق الليبية بمؤسساتها.

ماذا لو تم التوافق الروسي - التركي؟ رغم أنه لم يتم الإعلان عن توافق روسي - تركي تام حول الملف الليبي إلا أن قيادة البلدين برهنت قدرتها على إيجاد تفاهات مشتركة في العديد من

الملفات الشائكة، ويعتبر تصريح وزير الخارجية التركي مولود تشاوش أوغلو عن اقتراب التوصل إلى اتفاق كهذا مع الجانب الروسي مؤشراً إيجابياً في هذا الصدد. فعلى الرغم من أن أوراق الحرب والأزمة الليبية لا تنحصر في أيادي روسيا وتركيا، إلا أن هذين الطرفين قادران على دفع الأمور باتجاهات محددة، وخصوصاً أن لدى روسيا تصوراً يجري تكراره في كل المناسبات لا ينحصر بالإصرار على تنفيذ قرار مجلس الأمن 2542 وإيجاد آلية لتنفيذ قرارات مؤتمر برلين، بل إن موسكو ترى أن أصحاب المصلحة الحقيقيين في حل الأزمة الليبية والأطراف الفاعلين فيها لا يزالوا مغيبين عن الحل، وأكد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في حديث له لوسائل الإعلام أن مؤتمر برلين على الرغم من إيجابية مخرجاته، إلا أنه لم يشرك الأطراف المعنية بصياغته، وهذا ما لم يضمن له حاملاً داخلياً ليبياً حتى اللحظة، ومن جهة أخرى تدفع موسكو لاحترام دور الاتحاد الإفريقي في هذه الأزمة، لا لأن الاتحاد يعد مؤسسة مستقلة بشكل كلي، فهذا تصور ساذج بالطبع، بل لأن لدى موسكو ثقة بأن الاتحاد الإفريقي لن يدفع الأمور إلى طرق مسدودة، فعدد من الدول الإفريقية الفاعلة باتت تعاني من النتائج السلبية للأزمة الليبية، وحالة الإنفلات الأمني والعسكري وانتشار المرتزقة، ولذلك تفرض مصالح الدول المحيطة إيجاد مخرج يضمن تفعيل آلية للحل تكون مقبولة بالنسبة للليبيين ومتوافقة مع مصالحهم. ويضمن تجفيف هذه البؤرة الخطرة، وما يعني هذا من عامل للاستقرار في الجزء الشمالي من القارة الإفريقية.



شَتَات بين استئناف إنتاج النفط الآن بهذا الشكل «التحاصفي» أو بعد التوصل لتوافقات تفضي إلى إعادة قيام دولة واحدة على جميع الأقاليم والمناطق الليبية بمؤسساتها

إستراتيجيات الطاقة العالمية



عندما لم يعد مركز الهيمنة العالمي: الولايات المتحدة، مستورداً للطاقة وصعد كمصدر كبير للنفط والغاز، أثر هذا على المعادلة داخل الكتلة الغربية التقليدية التي وجدت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وذلك دون أن يغير المنطق الكامن وراء تنمية سوق الطاقة العالمي.

الجنوب الشرقي من أوروبا، وكذلك بسبب اندماج الأسواق داخل الاتحاد الأوروبي وفي المساحات المشتركة.

لم يعد من الممكن النظر إلى مد أنابيب للغاز بين أوروبا والصين - بوصفهما أكبر سوق استيراد غاز بوصفه - مجرد خيال. خط أنابيب «قوة سيبريا-2» في طور التصميم اليوم، ومن المتوقع أن يصل بين غرب سيبريا والصين. سيصل بين حقول شبه جزيرة يامال وأورينغوي مع الاتحاد الأوروبي والصين كليهما. إن هذا، متزامناً مع نمو تجارة الغاز الطبيعي وتطور آليات التسعير والاتصال المدعّم بين الأسواق الإقليمية، سيعبّد الطريق لبناء سوق عالمي للغاز الطبيعي، الأمر الذي سيضع الأساس للمزيد من النمو في استهلاك الغاز الطبيعي العالمي.

ومن هذا المنطلق فإن محاولات الولايات المتحدة لتأمين ميزات غير - تنافسية من خلال الضغوط الدبلوماسية والعقوبات والحروب التجارية «كما الحال القائمة مع الصين، والتي تعود بجزء منها لمحاولة الولايات المتحدة للضغط على الصين لشراء الهيدروكربون منها» هي مجرد بقايا حقبة فائتة تشكل عائقاً أمام تطوير لقطاع الطاقة العالمي يقوم على أساس وقود صديق للبيئة بأسعار معقولة. تنسيق المصالح والاشتراك في مفاوضات متعددة الأطراف سيكون ذا فاعلية أكبر، ومن شأن هذا أن يحسّن الوضع الاقتصادي لسوق الغاز الطبيعي الذي لا يزال في طور التكوين، مما يجعله معرضاً للخطر. أسعار الغاز تهاوت بشكل كبير منذ العام الماضي. مثال: السعر الواسطي الذي تم الإتجار به في نقطة الإتجار الافتراضية TTF في أوروبا نزل إلى النصف في الأشهر الأربعة الأولى من 2020 بالمقارنة بالفترة ذاتها من 2019. السعر المتداول في اليابان تهاوى بنسبة 44% بالمقارنة مع انخفاض بنسبة 33% في أسعار النفط. وعلى النقيض

المركز الثالث من حيث الشعبية في العالم، وذلك رغم منافعه البيئية بالمقارنة مع الفحم والنفط، والاحتياطيات المتوفرة والتقدم التقني.

كان أمن الطاقة من العوامل التي وقفت في وجه توسيع استخدام الغاز الطبيعي. لم يكن هناك سوى بضعة موردين للغاز، وواجه القطاع مخاطر النقل المتعلقة بنقل الغاز لمسافات طويلة، وكذلك المرتبطة بالمخاوف الجيوسياسية. لدينا مثال ممتاز عن توريدات الغاز من الاتحاد السوفييتي لأوروبا الغربية في السبعينات والثمانينات. عندها بذلت الولايات المتحدة أقصى ما يمكنها من جهود سياسية ودبلوماسية لمنع إنشاء خط أنابيب «Urengoy-pomary-uzhgorod». يكرر التاريخ نفسه اليوم مع خط السيل الشمالي-2 ومع خطوط السيل التركي اللذين تستهدفهما واشنطن بالعقوبات والحروب الدبلوماسية. الفرق بين الحقتين أن إجراءات الولايات المتحدة اليوم هي محاولة مكشوفة لإيجاد سوق للغاز الطبيعي المسال الخاص بها.

الغاز طريق المستقبل

لم تعد هناك مشكلة ندرة في موردي الغاز الطبيعي، فهناك سوق نشط للغاز الطبيعي قد نما قرابة «47%» على مدى الأعوام الخمسة الماضية، الأمر الذي يعزى غالباً إلى الغاز الذي لم ينتج لصالح سوق محددة، ويمكن تسليمه في أي ميناء. يوفر هذا إمكانية إعادة توجيه الغاز بالاعتماد على الطلب في الأسواق الإقليمية والوطنية. باتت مصادر الغاز متنوعة بشكل متزايد، وتصبح بنية الأنابيب الأوروبية أكثر مرونة مع إطلاق أنابيب الغاز التي تصل روسيا بالاتحاد الأوروبي عبر بحر البلطيق، والسيل التركي عبر البحر الأسود، وذلك بالتزامن مع البنية التحتية ذات الصلة في البلقان و«ممر الغاز الجنوبي» من بحر قزوين إلى تركيا وإلى

تسييس قطاع الطاقة اليوم كما كان الحال دائماً هو وسيلة سياسية دولية تحاول بعض الدول استخدامها لوضع العجلات في طريق تقدم دول أخرى

2% فقط

يستمر الهيدروكربون بالهيمنة على مزيج الطاقة العالمية، سواء أعجبنا ذلك أم لا. في 1970، بلغت مساهمة النفط والفحم والغاز في الطاقة الرئيسية 94%، وفي 2018 نزل الرقم إلى 85%. وإن أردنا الحساب من بداية الألفية الحالية، أي منذ ولادة قطاع الطاقة المستديمة واتخاذ النشاط البيئي انتشاراً أعمق، فقد انخفض مزيج الطاقة الإجمالي بنسبة 2% فقط على مدى 18 عاماً.

من جهة أخرى، الطلب الاجتماعي المتنامي على مصادر الطاقة النظيفة أمر مبرر ومنطقي بشكل ممتاز. فمع تلبية احتياجاتهم الرئيسية من الطاقة، بدأ الناس بتوقع الحصول على «خدمة بنوعية أفضل» أيضاً. أصبحت سياسة «السماء الزرقاء» جوهرياً للصين، التي أتمت الطور الرئيس في انتقالها للصناعات في التسعينات وبداية الألفية الثالثة. لطالما كان قطاع الطاقة من القطاعات التي تتطور باستمرار، مع استبدال الأخشاب بالفحم، ثم استبدال الفحم بالنفط في منتصف القرن العشرين. نحن اليوم على عتبة عصر الغاز الذهبي وفقاً لوكالة الطاقة الدولية، التي أنشئت لتشكل نقلاً موازناً لأوبك. في الحقيقة، نما استهلاك الغاز الطبيعي منذ 1970 بشكل أسرع من أي مصدر طاقة آخر. حصته من مجموع الطاقة المستخدمة كانت نصف حصّة الفحم، لكنّه اليوم بات أقلّ منه بـ 3% فقط. بالرغم من ذلك، لا يزال الغاز حتى الآن في

■ سيمونوف، وغريفانث تعريب وإعداد: عروة درويش

هذه العملية مرتبطة بشكل رئيس باستهلاك الطاقة المتنامي، الذي تحدّى انتشار تكنولوجيا توفير الطاقة والجهود الهائلة لتعزيز أنماط سلوك تخفيض الطاقة. لا تزال مشكلة فقر الطاقة بعيدة عن الحل، فوفقاً لتقرير «تقدّم الطاقة 2019» برعاية برنامج الأمم المتحدة للتنمية، يفتقر 840 مليون إنسان حول العالم «أي 11% من سكان العالم» للوصول إلى الكهرباء، و2,9 مليار إنسان أو 40% من سكان العالم لا يمكنهم الحصول على حلول طهي نظيف، أو لأزمات الطاقة والاقتصاد والتمويل. منذ 1970 ازداد الاستهلاك العالمي للطاقة الأولية 2,8 مرة، أي ما يعادل 8,9 مليار طن من النفط. تضاعف عدد سكان العالم في ذات الفترة وارتفع الدخل الإجمالي الحقيقي 4,3 مرات. لا يزال الوقت مبكراً بالنسبة لنا لنذكر تداعيات وباء كوفيد-19 الذي وضع اقتصادات العالم في مأزق انخفاض حاد على موارد الطاقة بمقاييس لم يشهدها العالم منذ الكوارث العسكرية في النصف الأول من القرن العشرين. ومع ذلك فمن غير المرجح أن يؤدي تغيير بعض عاداتنا الاجتماعية أو إعادة توجيه الاقتصاد ليستوعب المزيد من العمل عن بعد إلى تغيير جوهري في مسار مجمل أعمال الطاقة.

1: الغاز والطاقة النظيفة

الأسعار إلى الانخفاض. يشكل الهيدروكربون 90% من مجموع الطاقة المستخدمة في الهند، و88% في اليابان وكوريا الجنوبية، و85% في الصين. يعني هذا أن اقتصادات هذه البلدان ستعاني بشدة من أية زيادة في الضرائب على الهيدروكربون.

وإذا ما أخذنا بالاعتبار دخول الولايات المتحدة اليوم إلى نادي مصدري الغاز، وبالتالي كفايتها لحاجاتها من النفط والغاز وانسحابها من اتفاقية باريس للمناخ، سيبدو لنا أن أوروبا معزولة في محاولاتها لتحقيق نقلة في الطاقة، ما يجعل هذه السياسة ضعيفة وفيها الكثير من الحفر التي يمكن مقارعتها من خلالها.

مشكلة الطاقة المتجددة

شهدت الأعوام الماضية عدداً كبيراً من المنشورات التي تدّعي بأن الطاقة النظيفة ستضحي بشكل قريب جداً أزهى ثمناً من الهيدروكربون. قدمت الكثير من هذه المنشورات الأمر بوصفه حقيقة وليس تخميناً. يجعلنا هذا نفكر: لماذا لم تستطع الطاقة النظيفة حتى الآن هزيمة الهيدروكربون في الأسواق المفتوحة؟ في واقع الحال، لا تزال الطاقة النظيفة تستفيد، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، من الإعانات المتنوعة التي تتلقاها. حتى تصبح مورداً يمكن الاعتماد عليه، لا يجب فقط إنتاجها بل أيضاً نقلها وتخزينها في نهاية المطاف. علاوة على ذلك فإن صيانة معامل الرياح والألواح الشمسية تترك غالباً خارج المعادلة الحسابية، وينطبق الأمر ذاته على المواد الأولية المستخدمة لتصنيع هذه الأدوات. يتطلب كل هذا دعماً كبيراً وإعانات مباشرة وجهوداً للبقاء في المنافسة مع أنواع الوقود الأخرى.

لا يتم النظر إلى الإجراءات غير السوقية لدعم الطاقة بوصفها سياسية، بل كسبب صالح لإنقاذ الكوكب. لكن هناك مثال يتعلّق بالتأثير الاقتصادي الصرف الذي يؤدي له استخدام الطاقة النظيفة: توجد في الدنمارك أكبر تكاليف إنتاج الطاقة بالمقارنة ببقية دول أوروبا، تتلوها ألمانيا. وفي الدنمارك أكبر حصة استخدام منزلي للطاقة النظيفة، وتتلوها ألمانيا.

يمكنها الاستنتاج من ذلك بأن تسييس قطاع الطاقة اليوم، كما كان الحال دائماً، هو وسيلة سياسية دولية تحاول بعض الدول استخدامها لوضع العجلات في طريق تقدم دول أخرى، بينما تعطي دولاً أخرى ميزات غير-تنافسية. ومن أوجه القصور في هذه الأداة زيادة التوترات الجيو-سياسية، حيث يؤثر قطاع الطاقة بشكل مباشر على الأمن القومي للدول. والقيود المفروضة على الوصول إلى الطاقة بأسعار معقولة وإمكانية تنميتها تعيق التنمية الاقتصادية، الأمر الذي يفسر سبب كون مسائل فقر الطاقة والطاقة المستدامة كانت بعيدة عن الحل خلال خمس القرن الحادي والعشرين الذي شهدناه.

لكن هذا يجعل من الحل مرتبطاً بمصدر المشكلة بشكل مباشر. فالقدرة على تغيير إستراتيجيات وسياسات الطاقة - من الهيمنة إلى التكامل في التنمية - ستسهل الوصول إلى تنمية اقتصادية أثبتت، وستضمن معايير حياة أفضل وفرصاً لاستخدام مسؤول للموارد المتاحة.

■ بتصرف عن: Political Risks in Global Energy: From "Resource Nationalism" to "Molecules of Freedom" and Climate Weapons



تتقضي مهلة الإخطار ويصبح الانسحاب نهائياً.

من الواضح بأن الاتحاد الأوروبي مهتم أكثر من أي أحد آخر بدفع هذه السياسة قدماً على المستوى الدولي كي يضمن بقاءه ضمن المنافسة السياسية والاقتصادية العالمية. ولهذا تبني عام 2019 إستراتيجية بتكلفة 10 ترليون يورو لإزالة الكربون من الاقتصاد الأخضر «Green Deal». وقد اعتبر البعض أن إدراجها في تشريعات منطقة اليورو الداخلية وتطبيقها على تجارتها الخارجية والأجنبية بمثابة انتحار اقتصادي أوروبي. لكن قام مؤيدو هذه السياسات في منطقتها ضمن دمجها بالحملة العامة المناهضة للوقود الأحفوري المهيمن على الاقتصاد، ما يقود لغرض «ضريبة الهيدروكربون» وتقيد الاستثمارات المتعارضة مع مبادئ وأهداف اتفاقية باريس على إثرها.

لكن في الواقع، يبدو الضعف في سياسات الطاقة الأوروبية النظيفة واضحاً، وبأن تغطيته الإعلامية أكبر منه في الواقع: فهي رغم ميلها الطفيف جداً نحو الاقتصاد الأخضر بالمقارنة مع المتوسط العالمي، يشكل الهيدروكربون 74% من الطاقة التي يستخدمها الاتحاد الأوروبي، بينما لا تشكل مصادر الطاقة المتجددة إلا أقل من 10% وفقاً لبيانات 2018». وبناء عليه، فالوصول إلى نزع الكربون من الاقتصاد يعني استبدال ثلاثة أرباع استهلاك الطاقة الحالي، الأمر الذي يتطلب فترة طويلة جداً سواء من المنظور الاقتصادي أو حتى التقني.

لكن السياسة المعلنة للاتحاد الأوروبي قد يكون لها نفع بالنسبة للاقتصادات الأسيوية التي تستورد الوقود أيضاً، ومن ضمنها البلدان المتقدمة: اليابان وكوريا، والنامية: الصين والهند. فهذه السياسة كفيلة بإعطاء هذه البلدان ميزة تكتيكية من أجل دفع

احتياطات النفط في الاتحاد الأوروبي «بريطانيا ضمناً» بنسبة 45%. واحتياطات الغاز تقلصت بنسبة 69%. بينما تضاعفت ذات المؤشرات خلال ذات الفترة مرتين وثلاث مرات في الولايات المتحدة. في 1998، غطت بلدان الاتحاد الأوروبي قرابة 24% من استهلاكها من النفط من المنتج داخل الاتحاد الأوروبي، لكن في 2018 نزلت هذه النسبة إلى أدنى من 12%. نما عجز الاتحاد الأوروبي في قطاع الغاز من 46 إلى 76% خلال فترة عشرين عام. وعليه كان من الطبيعي أن يدفع الاتحاد الأوروبي جدول الأعمال المناخي العالمي بشدة في التسعينات وبداية الألفية. واستمرت الولايات المتحدة بالمشاركة في دعم هذه الجهود حتى فترة رئاسة أوباما، وذلك قبل أن يتمكن تغير الوضع في الولايات المتحدة - مع الارتفاع الكبير في احتياطات الغاز المكتشفة في 2006، و2008 بالنسبة للنفط - من إلقاء تأثيره على المشهد السياسي مع قدوم ترامب.

أدى التوافق الغربي في 1997 إلى اعتماد بروتوكول كيوتو الذي لم تلتزم الدول فيه، وعلى رأسها الولايات المتحدة التي وقعت البروتوكول دون المصادقة عليه، بتقليص الانبعاثات المتفق عليها. ولكن في 2015 تبنت 196 دولة اتفاق باريس للمناخ المعد من قبل الأمم المتحدة لاستبدال بروتوكول كيوتو. وقد وقّع مصدره الانبعاثات الأكبر على الاتفاق وصادقوا عليه: الولايات المتحدة والصين والاتحاد الأوروبي. وقد لعب الاتحاد الأوروبي بدوله الـ 28 دوراً حاسماً في تصديق الاتفاق ودخوله حيز التنفيذ. لكن بعد أيام من تصديق الولايات المتحدة لها، وصل ترامب إلى الرئاسة وأعلن في 2017 عن نية بلاده الانسحاب من الاتفاقية. ثم بعد عدة أشهر أعلنت الولايات المتحدة بشكل رسمي الأمم المتحدة انسحابها من الاتفاقية، وعليها الانتظار حتى تشرين الثاني 2020 حتى

من أسعار النفط، والتي تنسم بالعالمية، فإن مراكز تسعير الغاز تغطي فقط جزءاً من الموردين. هذه الحال لها آثار سلبية بكل وضوح. هناك حاجة يشعر بها الجميع حول العالم لإيجاد آليات تسعير ثابتة وفعالة.

تم إيجاد منتدى البلدان المصدرة للغاز «والذي تسميه وسائل الإعلام الأمريكية والأوروبية أوبك الغاز» في 2008 كمظلة دولية لها ميثاق ومركز رئيس موقعه قطر، بعد أن كان ناد غير رسمي يجمع المصدّرين. لكنه لم يكن قادراً حتى الآن على تنسيق الإنتاج والعمليات التصديرية، ولا يمكن العامة اعتباره منصة للعمل المشترك لمواجهة حالات الأزمة. بأية حال، قد تتغير هذه الحال في المستقبل القريب تبعاً للحاجة الماسة لسوق غاز أكثر تنظيماً.

الحاجة لطاقة نظيفة وتحويلها إلى سلاح

رغم الاتجاه العالمي المتنامي في العقدين الماضيين نحو الطاقة النظيفة، والكثير من الأقوال عن قرب أجل استبدالها للفحم والنفط، فإن بعض الدول على وجه الخصوص تحاول دعم هذا الاتجاه لمآرب أخرى، رغم كونه دعماً إعلامياً أكثر منه واقعياً حتى الآن.

الاتحاد الأوروبي، وليس الولايات المتحدة، تبعاً لاهتمامه الشديد بتقسيم سوق الوقود لصالحه بدلاً من تدميره، يعتبر من الذين يشكلون تهديداً كبيراً لقطاع الطاقة، والذين يهددون بحرف مسار تطوره الطبيعي. فأوروبا صممت سياساتها المناخية لتقليص استخدام الهيدروكربون، بل ومقاطعته كلياً إن أمكنها ذلك، وينظر البعض لهذه السياسات بوصفها «سلاح أوروبا» لإعادة تشكيل الواقع لصالحها. بدأت أوروبا هذه اللعبة بعد أن استنفذت احتياطياتها من النفط والغاز، ما جعلها تعتمد بشكل متزايد على الواردات. على طول العشرين عاماً الماضية، تقلصت

صناعة الجنون: سوق العقاقير العقلية



في المادتين السابقتين تتبعنا بعض المعطيات الاجتماعية المتعلقة بانعكاس أزمة المجتمع الرأسمالي، وانغلاق أفقه على المستويين الجسدي والعقلي، وتطور هذه المعطيات عبر العقود الماضية التي تلت اختلال التوازن العالمي لصالح قوى الرأسمالية، وفي سياق تعمق أزمة نمط الحياة الرأسمالي، ووصوله إلى حدوده التاريخية. أما في هذه المادة سنحاول ربط هذه المعطيات بجانب ربحي مباشر للرأسمالية، ألا وهو صناعة العقاقير «العقلية» عالمياً، والتي تشكل توائم الاضطرابات، كوجهان لعملة واحدة.

■ محمد المحوسب

توسع في مرحلة الأزمة

تشير الأرقام أن السوق العالمية للأدوية المضادة للاضطرابات العقلية والنفسية تقدر بين 75 إلى 80 مليار دولار في العام 2018، مع تقديرات بتوسع سنوي 2,3%. وتتوزع هذه العقاقير إلى عدة أنواع كمضادات الذهان والاكتئاب والقلق واضطرابات النوم والمنشطات الذهنية... قدرت مثلاً الحصة العالمية للعقاقير المضادة للذهان «الفصام...» وحدها بـ 15 مليار دولار في العام 2019، مع توسع سنوي يقدر بـ 4%. وتحصد الولايات المتحدة الأمريكية وحدها بين 50% إلى 60% من نسبة استهلاك تلك العقاقير، وتقدر قيمة سوق هذا النوع من الأدوية فيها بـ 9 مليارات دولار في العام 2018. وتقدر أيضاً سوق العقاقير المضادة للاكتئاب عالمياً بحوالي 14 مليار دولار، ومتوقع أن تصل إلى حوالي 16 ملياراً في العام 2023، مسجلة توسعاً سنوياً بحوالي 2,1% بين 2017 و2023. حيث اعتبرت بعض التقارير أن هذا التوسع مدفوع بشكل أساس فيه بظهور وباء كوفيد-19 والنتائج التي تركها على نمط الحياة عبر تقليص النشاط البشري على الكوكب «حركة السفر، الترفيه، العمل والإنتاج...». وقد قدر: تقرير السوق العالمية لمضادات الاكتئاب 2020-2030: تأثيرات كوفيد-19 والنمو أن قيمة هذه السوق تساوي حوالي 28 مليار دولار في العام 2020، وبتوسع سنوي تم تقديره بـ 7% خلال الأعوام 2020-2023.

الشركات الدوائية الكبرى: معاداة الصحة الجسدية - العقلية

تقدر أرباح 35 أضخم شركة أدوية عالمية المنتجة لمختلف أنواع الأدوية «التي لا تتعلق فقط بالعقاقير العقلية - النفسية» بـ 11,5 ترليون دولار سنوياً! ومن الشركات التي تقف خلف العقاقير العقلية - النفسية «غالباً يكون هذا النوع من الإنتاج مشتركاً بين عدة شركات دوائية». هناك: جونسون أند جونسون، تاكيدا، الكيرمس، نوفارتيس، بفايزر «منتجة العقار المعروف بـ روزاك، والعقار زولوفت»، وإيلي ليللي التي تعتبر الرائدة عالمياً اليوم في إنتاج العقاقير العقلية. وبين الصناعة الدوائية العقلية والاضطرابات العقلية - النفسية هناك علاقة تبادل باتجاهين، الأول تعزيز هذه الشركات للتصنيف السائد لهذه الاضطرابات، اعتماداً على التوصيف الكيميائي الدماغي البحت، مما يثبت ضرورة العلاج العقاقيري، والاتجاه الثاني هو تعزيز هذه الاضطرابات عبر هذه العقاقير بالذات التي تساهم في تثبيت وتطوير الاضطراب، فتكتمل الدائرة المجنونة بغاية الربح.

ملاحق اتجاه متميز

لطالما رفض الاتجاه الثوري العلمي هذا

كأصحاب «اضطراب» خسارة شخص محب» و«الحنين للوطن والأسرة» و«الشك...» وبسبب التصنيفات المختلفة يعتبر البعض أنه من المستحيل اليوم أن يزور أحد معالجا نفسياً دون أن يصنف بوجود اضطراب عقلي لديه! وهذه كلها يتم غالباً وصف علاجات عقاقيرية مختلفة لها بالتلاؤم مع القاعدة العلمية للخط «العقاقيري» كالبروزاك الذي اعتبر في الثمانينات «العقار العجيب» استناداً إلى توصيف DSM-3 القائل باضطراب كيميائي الدماغ.

توسيع للسوق بالقوة

يعتبر روبرت نيكل، وهو باحث في مجال الطب العقلي، كناقد للاعتماد المتزايد عالمياً على العقاقير، عبر منصة: ماد في أمريكا، وشعارها «العلوم، الطب النفسي، والعذالة الاجتماعية» تناهض الاتجاه العقاقيري وتعتبره فشلاً في مجال الصحة، ويجب استبداله باتجاه إنساني ويعمل على المدى الطويل، يعتبر أن هناك اتجاهات عالمية مدعومة من منظمات أكاديمية وعلمية وصحية من أجل إرساء الاتجاه العقاقيري، وخصوصاً في الدول الطرفية النامية، كما في دول المركز، حيث إنه اليوم في الولايات المتحدة هناك طفل من أصل 20 يتم وصف العقاقير العقلية - النفسية له! حيث أكدت مجلة لانست الطبية (Lancet) هذا التوسع، كما ثبت فشله على المستوى الصحي، كنوع من فرض للسياسات الصحية الغربية على العالم في المجال النفسي عبر ما سمي بـ «ردم الفجوة بين نسبة من يعاني ونسبة من يتعاطى العقاقير»! كما يقول ماركس إن الرأسمالي يبيع الحب الذي ستشقه به، وقانون العبودية للربح يسري على كل الظواهر، لنحصل في النهاية على نظام مجنون يسير بالبشرية نحو الفناء.

الأدوية»، وبمعزل عن رأي الكاتب بالبدل عن العقاقير، إلا أنه يعتبر أنه على الرغم من توسع استهلاك العقاقير، لم تنقص حالات الاضطراب. فالبروزاك الذي يستهلكه 11% من سكان أمريكا لم يؤثر، كما استهلاك الكزاناكس «الذي يدر أرباحاً أكثر من المنخفضات ماركة تايد». واعتبر التقرير أن هذا التعويم لهذه العلاجات قائم على قيادة قوانين السوق للسياسات الصحية. وأشار إلى قضايا قانونية واجهت 30 نوعاً من العقاقير العقلية - النفسية على امتداد السنوات، والتي يعتم عليها. كما أن الشركات المنتجة للعقاقير المضادة للذهان واجهت دعاوى عديدة حول قضايا احتيال صحي، بسبب دفع رشاوى للأطباء العقلين ومنصات المقالات العلمية، ومنصات إعلامية من أجل تحسين صورة الأدوية العقلية وتأكيد ضرورتها، حيث أن مضمون هذه المنشورات والآراء كانت قد صاغته الشركات المنتجة نفسها.

مراجع عالمية «متواطئة»

يعتبر الدليل التشخيصي والإحصائي للاضطرابات الذهنية (DSM) الصادر عن الجمعية الأمريكية للطب النفسي (APA)، والذي يخضع للتحديث بشكل دوري (الدنيا الآن النسخة الخامسة منه DSM-5) وفيه حوالي ألف صفحة من أنواع الاضطرابات، وهناك أيضاً الدليل الصادر عن منظمة الصحة العالمية: التصنيف العالمي للأمراض (ICD) - قسم الأمراض العقلية، اللذان يعتبران مرجعاً لتحديد الجنون من السواء، وكقاعدة للحكم في قضايا الوراثة ورعاية الأطفال، والحسم في القضايا القانونية المختلفة... والذي صنفه العديد من النفسانيين والعاملين في المجال أنهما يقومان على قاعدة علمية «سطحية»، وفيهما نجد مثلاً «اضطراب الخجل»، والأشخاص الذين يفتقدون للصبر يصنفون

منصة ماد في

أمريكا تناهض الاتجاه العقاقيري وتعتبره فشلاً في مجال الصحة ويجب استبداله باتجاه إنساني ويعمل على المدى الطويل

التصنيف للاضطراب العقلي - النفسي، الذي يختزل الإنسان إلى مجموعة من التفاعلات البيوكيميائية، دون الالتفات إلى جوهر الأزمة الإنساني - الاجتماعي وتداعياتها على العقل والجسد. واليوم، هناك نشاط عالمي لحركة مناهضة للتصنيف الكيميائي البحت والمنطق العقاقيري. وبمعزل عن خلفية الأطراف وخلصاتها السياسية، فإن لجنة المواطنين لحقوق الإنسان: هيئة مراقبة الصحة العقلية «مركزها الولايات المتحدة»، توصف هذه السوق بـ «صناعة الموت». هذه اللجنة تركز نشاطها حول «نشر المعلومات الخاصة بهذه الصناعة التي تفوق قيمتها المليارات وتحاول الإضاءة على قضايا ك: «هل يعلم المستهلكون مخاطر هذه العقاقير، وقيمتها العلاجية، والخيارات البديلة عن العقاقير...» وتنتشر منصة اللجنة على الشبكة تقارير عن عاملين في الميدان يعارضون الرأي القائل بأن السبب الجذري لهذه الاضطرابات هو اضطراب كيميائي الدماغ. بل يعتبرون أن هذا الموقف جرى تسويفه عالمياً عبر القنوات الأكاديمية والعلمية والدعائية في تواطؤ بين الممارسين والمنتجين والحلقات العلمية الأكاديمية ومنصات الدعاية السوقية. حيث شددت تقارير أخرى على غياب أي دليل علمي حول قدرة هذه الأدوية على العلاج، حيث اعتبر البعض مثلاً: أن الأدوية المضادة للاكتئاب لا تتقدم كثيراً على عقارات الإيهام النفسي (placebo)، بينما الأدوية الذهنية بدورها تؤدي إلى تلف في مختلف الوظائف الدماغية والجسدية، وتجعل الوظائف العقلية اليومية غير سوية وتعطل النظام العقلي، وتدفع بدورها إلى دور أعلى من الاضطراب مع الوقت. وفي تقرير للغارديان بعنوان «هناك سبب يصف الأطباء العقليون العقاقير بدل العلاج بالكلام: لأن الأخير لا يدر الأرباح لشركات

قمر صناعي لمنصة فيديو شبابية



تستعد الصين لعقد قمة حول التحول الرقمي في تشرين الأول 2020 لعرض إنجازاتها عن التحول الرقمي من خلال الواقع الافتراضي والذكاء الاصطناعي وبناء منصات للتبادل والتعاون الصناعي.

قاسيون

ستعقد القمة، التي تنظمها مصلحة الفضاء السبراني واللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح ووزارة الصناعة وتكنولوجيا المعلومات وحكومة مقاطعة فوجيان، عبر الإنترنت وأيضاً على أرض الواقع، وستتألف من سبعة أقسام بما في ذلك منتدى رئيسي ومعرض و12 منتدى فرعياً. ووفقاً لما ذكرته مصلحة الفضاء، ستقام أنشطة مختلفة حول تطوير وتطبيق التقنيات الرقمية، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة وسلسلة الكتل. وسيعرض عمالقة التكنولوجيا، مثل: هواوي وعلي بابا وتينسنت أيضاً منتجاتهم المتطورة خلال القمة.

كما جرى إطلاق قمر صناعي خاص لمنصة مشاركة الفيديو الصينية الشهيرة «بيليبيلي» إلى الفضاء، وسيستخدم القمر أيضاً لعرض مناظر الفضاء والأرض للجمهور. وتم إطلاق القمر الصناعي على متن صاروخ حامل من طراز لونغ مارتش-11 من البحر الأصفر. وتم إرساله بنجاح إلى مدار متزامن مع

الشمس. ومن المتوقع أن يرصد الأرض والأجرام السماوية الأخرى ويجمع مقاطع فيديو ملونة عالية الجودة لاستخدامها في خدمات العلوم الشعبية والبيانات. صرح مجلس الإدارة وكبيرة مسؤولي التشغيل في منصة «بيليبيلي»، إن القمر الصناعي سيوفر لقطات لإنتاج مقاطع فيديو يتم تحديثها بانتظام على منصة «بيليبيلي»، وستغطي مجالات مختلفة، مثل: العلوم والتكنولوجيا والعلوم الإنسانية والصالح

العام والتعليم. وفي المستقبل، سيوفر القمر الصناعي أيضاً خدمة مخصصة حسب الطلب، مثل: التصوير الجوي لمستخدمي «بيليبيلي». وتعد «بيليبيلي» التي تأسست في حزيران 2009، منصة شعبية للبحث التدفقي ومشاركة الفيديو في صفوف الشباب الشغوفين بالصور المتحركة والألعاب الإلكترونية في الصين. وكانت المنصة قد أنتجت قبل عامين بطلب من مكتب برنامج البحوث الماركسية ودائرة

كانوا وكنا



عملتكم مقلب بواحد نشال. خليفته ينشل راتبي حتى شوف هالأهل شو رح يعمل فيه؟! قهوة الموظفين: كاريكاتير ساخر حول الأجور والرواتب في سورية عام 1989 منشور في جريدة قاسيون، العدد 115، أيار 1989. أما اليوم، شو هو الكاريكاتير «الساخر» المناسب لحال الأجور والرواتب في سورية؟

أخبار ثقافية



لست خائفاً من الفيروس

يستعد يوري نازاروف - وهو ممثل سوفيتي وروسي في المسرح والسينما، ويبلغ من العمر 83 عاماً، ويعرف بأنه شيوعي عنيد وصلب- للخروج من المستشفى بعد أن تماثل للشفاء من المرض. وعلق هذا الممثل الذي يصف نفسه بـ «البروليتاري» في حوار صحفي بالمناسبة قائلاً: «الأعداء لن يتمكنوا من التشفي بي، وكل يسير في طريقه، والنظرية الماركسية اللينينية تقف متأهبة». وفي أجواء المستشفى رقم 52، دافع هذا الفنان الشيوعي عن إيديولوجيته بحماسة رغم المرض والشيخوخة، قائلاً: أنا شيوعي مخلص، وماركسي لينيني، وبالتالي لست خائفاً من الفيروس التاجي. قضيتنا عادلة، والعدو سيهزم، والنصر سيكون حليفنا.

كتاب جديد عن الجلاء

صدر كتاب جديد عن الهيئة العامة السورية للكتاب، حول نضال سورية ضد الاحتلال الفرنسي. حمل الكتاب عنوان «عدوان فرنسا على سورية، أيار-حزيران 1945» بقلم الجندي المجهول، تحقيق وتعليق الدكتور إحسان هندي. ويسجل الكتاب الوقائع التي حدثت في سورية جراء عدوان الاحتلال في فترة لا تتجاوز خمسة أسابيع بين الـ 6 من أيار والـ 15 من حزيران عام 1945 وهي فترة حافلة على قصرها بحوادث من النوع الذي يتحول به تاريخ شعب بأكمله من طور إلى طور. يقع الكتاب في 232 صفحة جامعاً العديد من الوقائع عن حوادث الاعتداء والنهب والتخريب التي ارتكبتها الاحتلال.

لانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

0999212404	حمدا لله ابراهيم	الحسكة	0999725141	صلاح معنا	طرطوس	0944484795	محمد عادل اللحام	دمشق وريفها	الهاتف	المحافظة
0933796639	جمال عبدو	حلب	0933763888	أنور أبو حامضة	حملة	0933145891	محمد زهري زهرة	حمص	0968844820	درعا
0945817112	محمد فياض	الرقه	0932801133	زهير المشعان	دير الزور	0988386581	صلاح طراف	اللاذقية	0956723454	السويداء

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2020/04/21» «قاسيون» اصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

«فريلانسرز» دمشق

يجوبون العالم بحثاً عن مهن عابرة للقارات



العمل إلى مجرد أداء روتيني لخطوات محددة مسبقاً. بصورة أو أخرى، يشبه الشباب من أصحاب الأعمال الحرة، هؤلاء العمال التي يصفهم دونو على خطوط إنتاج الوجبات الجاهزة، لكنهم بصورة أو أخرى أشد اغتراباً. فالاغتراب هنا لا يحصل فقط إزاء تجزئة العمل إلى مهمة محددة فاقدة للقيم، بل هناك أيضاً اغتراب جغرافي، وفقدان لمناخ العمل الجماعي أو الشعور بالتحالف والانتماء إلى جماعة واحدة من العاملين الذين توحدتهم همومهم ومطالبهم إزاء رب عمل محدد. في الوقت الذي لا تخفى فيه على أحد صعوبة الوضع الاقتصادي في الداخل السوري، ومعدلات البطالة والتضخم، وما يرافق ذلك كله من ارتفاع أسعار، يتحول هذا تحديداً إلى وسيلة ضغط على الشباب الذين لا يملكون سوى الموافقة على أي أجر سيمنح لهم. واللافت في الأمر أن الجهات والأطراف التي تعبر في كل مناسبة عن تعاطفها مع الوضع المأساوي الصعب الذي يعيشه السوريون تحت ثقل الأزمة الاقتصادية، هم تحديداً من قد يتحولون إلى ما يشبه السماسرة الذين يعدون الشركات في الخارج بأنهم قادرين على إيجاد ما هو مستعد لأداء العمل بأقل كلفة ممكنة. أما الشباب السوريون فغارقون في مشكلات وأحلام تخصهم؛ هم يفكرون في أحسن الطرق الممكنة لتأمين مستلزمات حياتهم، ويؤجلون إلى حين أفكاراً يرغبون بتحقيقها، كتصميم كتيبات مصورة عن حياتهم في دمشق، أو صياغة إعلان مشوق حول شقق سكنية جميلة بأسعار مغرية في ركن الدين.

والفحص المجاني. تقول الفتاة إنَّها في ذلك الحين لم تجد المفارقة حتى مضحكة، ولم تستطع الشعور إلا بالغضب. وتضيف: «أشد ما يغضبني أنني أدرك تماماً كم الأرباح التي يجنيها مديري من الإعلانات والتقارير الدعائية التي أكتبها، تماماً كتلك المرة التي صغت فيها خبراً عن شركة خليجية كافأت موظف الشهر بإهدائه سيارة فاخرة تبلغ قيمتها آلاف الدولارات، وكنت أنا في ذات الشهر أعارك كي تتم زيادة راتبي بما يتوافق مع تضخم سعر الدولار، علماً أن راتبي حتى الآن لا يكاد يبلغ «70 دولاراً»».

اغتراب مضاعف

يكون العمل عادة، شكلاً من أشكال التفاعل مع البيئة المحيطة، أو أحد مظاهر تأثير المرء في المكان الذي يتحرك فيه. فالعمل بصورة أو أخرى شكل من أشكال الموائمة بين ما يحتاجه المرء وما يحتاجه المكان. في كتابه، نظام التفاهة يتحدث آلان دونو كيف ساهم تقسيم العمل في ظهور ما يسميه «الخبراء التافهين» الذين يجيدون تنفيذ مهمات محددة نافعة لإنتاج منتج نهائي لا أحد يعرف ما هو، وهو ما يبرر ظهور أناس يعملون على إنتاج وجبات الأطعمة على خطوط الإنتاج دون أن تكون لديهم أية معرفة عن الطبخ في منازلهم. وبالطبع يذكر دونو في كتابه بملاحظات ماركس حول الكيفية التي يختزل فيها رأس المال العمل إلى مجرد قوة عمل، بحيث تكون أجور العمال كافية فقط لإعادة إنتاج قوة عملهم. وبالتالي يفقد هؤلاء اهتمامهم بعملهم ويصبحون مغتربين عنه. كما أن الحرفة تفقد ويتحول

تبدو أحياناً المهن العابرة للقارات أشبه بحكاية خرافية؛ أن يتم خلق تمثيلية كاملة عابرة للمحيطات من أجل توفير العمالة الرخيصة وكسب ود الزبائن. لكنه اليوم لم يعد مستغرباً، فالعالم يدير شؤونهم رأساً على عقب، ويحك أذنه اليمنى بيده اليسرى.

■ نور ابو فراج

حول أنواع مختلفة من النبذ الفرنسي، مرفقة بأسعارها وأوصاف لمذاقاتها، وأنواع العنب الذي قد صنعت منه. أو قد ينفذ خريج فنون جميلة مقيم في دمشق رسوماً توضيحية لمؤسسة تعمل مع اللاجئين في هولندا، سيتم استخدامها في دليل يشرح خطوات الحصول على الجنسية الهولندية، أو شهادة لقيادة السيارة. تحدثنا فتاة في «27» من عمرها عن مشاعر الغضب التي تنتابها في مهنتها، فهي تعمل من داخل دمشق في مكتب يشرف على سياسات تسويقية خاصة بوكلاء في دبي. تقول: «في الوقت الذي أعيش فيه في غرفة واحدة في ركن الدين، لا تتوفر فيها حتى مياه الشرب التي أحصل عليها من الجيران-حينما يقررون شطف الدرج ويملؤون لي بعض الأوعية من ماء الفيجة- أكتب في عملي إعلاناً عن أفخر الشقق التي يمكن شراؤها في دبي». وتضيف الفتاة قائلة إنَّ أصعب تناقض عايشته كان حينما أصيبت بفايروس كورونا، وكانت حتى عاجزة عن إيجاد أقراص فيتامين سي أو حبوب الزنك التي استبدلتها بالتهام كميات كبيرة من الفول السوداني، وكانت تكتب في ذلك الحين عن استجابة الإمارات العربية المتحدة لكوفيد 19، وكيف أن الإمارات ستكون في صدارة الدول التي استطاعت القضاء على الوباء، وتأمين أحسن خدمات الحجر الصحي

في أحد المؤلفات التي عالجت قضية سوق العمل في هذا العصر، يسوق المؤلف مثلاً يشرح فيه درجة الاغتراب التي تحصل بين الشخص والعمل الذي يقوم به. يتحدث كيف أنه كثيراً ما يحصل أن يتم التعاقد مع موظفين من الهند أو دول آسيوية أخرى كي يعملوا في أقسام الاستعلامات، أو مراكز خدمة الزبائن في مدن، مثل نيويورك أو لندن مثلاً، دون أن يغادر هؤلاء مدنها أو حتى بيوتهم في القسم الآخر من الكوكب. وعلى اعتبار أن مشاعر الزبائن مهمة ولا ينبغي إشعارهم بالغرابة، يتم تزويد الموظفين بمعلومات عامة حول الطقس أو أحداث وأنشطة ثقافية حصلت في تلك المدن. فحينما يجيب الموظف من الهند على اتصال جديد قد يعلق ضاحكاً على الإزدحام المروري في أحد شوارع نيويورك، أو الضباب الكثيف الذي يجعل الرؤية صعبة في لندن.

«فريلانسرز» دمشق

اليوم، يعيش السوريون اغتراباً من نوع مماثل، فقامت المهن والوظائف التي امتنوها عن بعد لا تكاد تعد أو تحصى، وتكمن في بعضها مفارقات مضحكة بصورة مؤلمة. فهناك من الشباب من يقوم بإدخال بيانات

الجهات والأطراف التي تعبر في كل مناسبة عن تعاطفها مع الوضع المأساوي الصعب الذي يعيشه السوريون يتحولون إلى ما يشبه السماسرة